وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم إقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــــي

إعداد الطالبتين:

خضراوي فاطمة

دايمي هجيرة

تحت عنوان

دور الصيرفة الإلكترونية في دعم فعالية الجهاز المصرفي الجزائري 2014-2018

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
زيتوني كمال	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
بننابي فتيحة	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
قشي حبيبة	أستاذ مساعد –أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

سعة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: دالي محمد المولود(ة) بتاريخ: 06/07/1987 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 29071169 الصادرة بتاريخ: 2018/01/24 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

دور الصيرفة الالكترونية في دعم فعالية الجهاز المصرفي الجزائري 2014/2019

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 15/06/2022

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

سعة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: حضراوي فاطمة المولود(ة) بتاريخ: 1989/10/04 ب: المحاميل

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس) رقم: 300444.8 الصادرة بتاريخ: 2012/09/26 عن: دائرة بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** :

دور البصيرة المستدامة في دعم فعالية الاداء

الحضري الجزائري 2014 - 2018

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/05

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

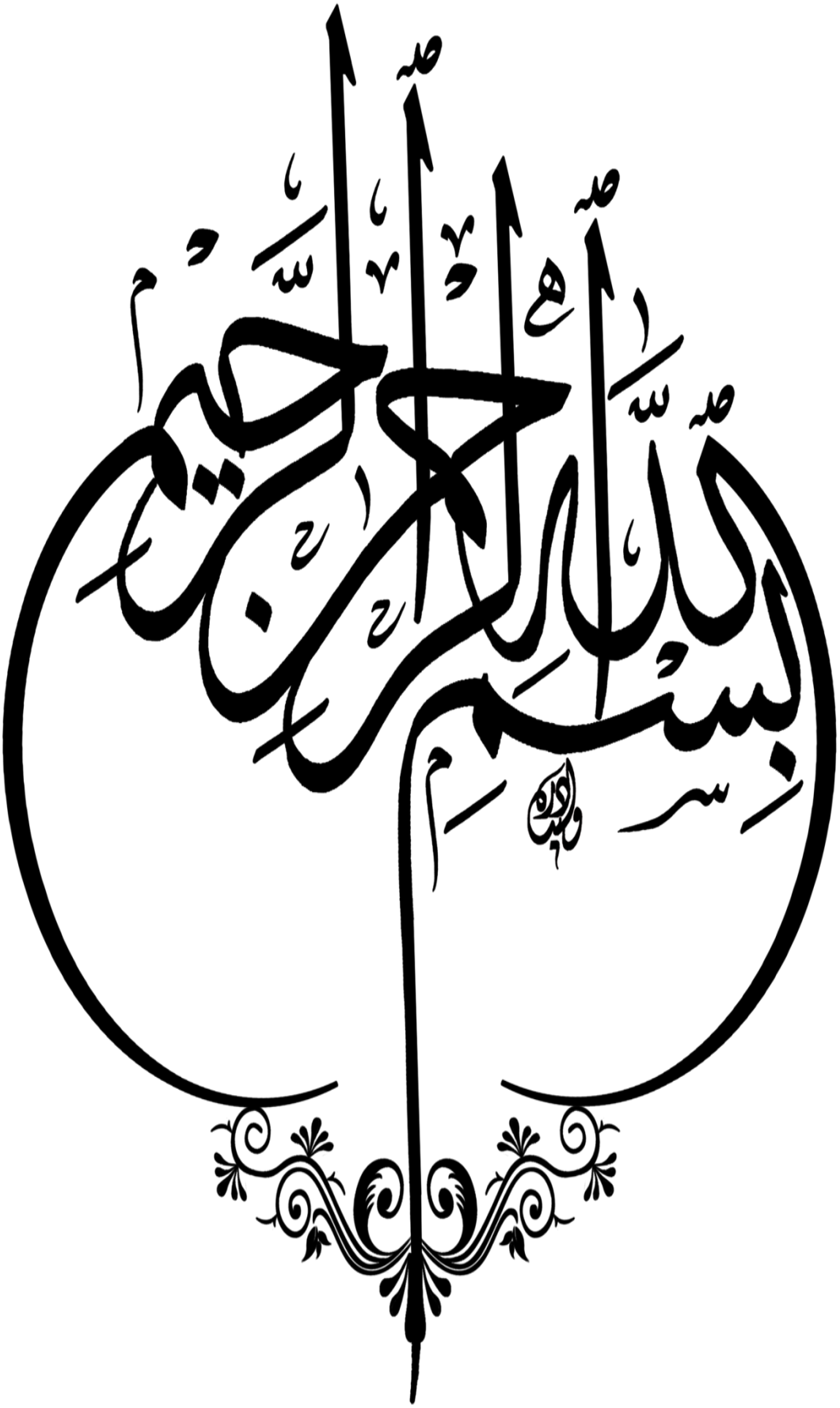
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم إنا نسال كان تلهمنا لشكر نعمتك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك.

قال رسول الله صل الله عليه وسلم: ﴿ **من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له** ﴾ .

واقتداء بهذا الحديث الشريف فإننا نتوجه بالشكر الجزيل:

إلى الأستاذة المشرفة بنابي فتيحة التي كانت سندا وعونا لنا والتي لم تبخل علينا بالإرشادات والنصائح والتوجيهات من أجل إتمام هذا العمل.

والى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

إهداء

إلى اغلي جوهرتين في الحياة إلى اللذين قال فيهما الرحمان:

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾ سورة الإسراء الآية 24.

الوالدين الكرمين

إلى عوني وسندي في هذه الحياة زوجي الكريم

والى قرتا عيني أولادي: أسيل وادم

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء والزملاء كل واحد باسمه.

حفظ الله لنا ديننا الإسلام ووطننا الجزائر

هجيـــــرة

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة و الى والدتي الغالية حفظها الله.

إلى الاخوة و الاخوات ، إلى أبنائهم.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء

إلى من جعلهم الله اخوتي في الله اصدقائي

فاطمة

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة:.....أ

الفصل الأول:

الصيرفة الالكترونية وبعض أوجه فعالية الجهاز المصرفي

تمهيد:.....8

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الالكترونية.....9

المطلب الأول : تعريف الصيرفة الالكترونية 9

المطلب الثاني: قنوات الصيرفة الالكترونية 10

المطلب الثالث: نظم ووسائل الدفع الالكتروني 13

المطلب الرابع: تقييم الصيرفة الالكترونية 17

المبحث الثاني: أوجه فعالية الجهاز المصرفي.....22

المطلب الأول: مفهوم ومكونات الجهاز المصرفي.....22

المطلب الثاني: جذب الودائع 24

المطلب الثالث: قدرة البنوك على قياس النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات.....27

المطلب الرابع: الحد من إشكالية التسرب النقدي 32

الخلاصة: 36

الفصل الثاني:

دور الصيرفة في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري (2014-2018)

تمهيد: 38
المبحث الأول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري 39
المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري..... 39
المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر 55
المطلب الثالث: استخدام الصيرفة الاكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري 59
المبحث الثاني: أثر الصيرفة الالكترونية على بعض مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري 65
المطلب الأول: أثر تطور الصيرفة الالكترونية على مؤشر الودائع..... 65
المطلب الثاني: أثر تطور الصيرفة الإلكترونية على حجم الإئتمان 75
المطلب الثالث: أثر تطور الصيرفة الالكترونية على مؤشر التسرب النقدي 83
الخلاصة: 93
الخاتمة: 95
قائمة المصادر والمراجع:..... 101
الملخص

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد البطاقات البنكية CIB في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	60
52	عدد الصرافات الآلية في الجزائر (2014-2015)	60
03	نسبة استخدام الصراف الآلي (لكل 100 شخص) 2014-2018	61
04	تطور أجهزة الدفع الالكتروني خلال 2014-2018	61
05	المعاملات من خلال نظام التسوية الاجمالية الفورية (2014-2018)	62
06	تطور المعاملات باستخدام نظام المقاصة الالكترونية 2014-2018	64
07	تطور الموارد المجمعة خلال الفترة 2014-2018	66
08	أثر الصيرفة الالكترونية على حجم الودائع خلال الفترة 2014-2018	70
09	حجم القروض الممنوحة من الجهاز البنكي خلال الفترة 2014-2018	75
10	احصائيات الصيرفة الالكترونية وأثرها على حجم الائتمان خلال الفترة 2014-2018	78
11	تطور التداول النقدي خارج البنوك في الجزائر خلال الفترة 2014-2018	83
12	أثر احصائيات الصيرفة الالكترونية على التسرب النقدي خلال الفترة 2014-2018	85
13	كفاءة البنوك في جذب الودائع خلال الفترة 2014-2018	90

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع البطاقات البنكية	15
52	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى العام 2016	54
03	التمثيل البياني لحجم الودائع ونسبة تغيرها السنوي للفترة 2014-2018	67
04	التمثيل البياني لنسبة التغير السنوي لحجم الودائع وبعض مؤشرات الصيرفة الإلكترونية للفترة 2014-2018	71
05	التمثيل البياني لتطور حجم القروض ومعدلها نموها السنوي	76
06	التمثيل البياني لأثر الصيرفة الإلكترونية على حجم الإئتمان خلال الفترة 2014-2018	79
07	التمثيل البياني لأثر الصيرفة الإلكترونية على التسرب النقدي خلال الفترة 2014-2018	86
08	التمثيل البياني للتداول النقدي خارج البنوك ومجموع القروض والودائع خلال الفترة 2014-2018	91

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر الجهاز المصرفي من أهم ركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني لمختلف الدول، نتيجة للدور الكبير الذي تقوم به في تعبئة المدخرات من الجمهور ووضعها بالمشروعات والاستثمارات وبالتالي فإن تلقي الودائع ومنح الائتمان يشكل النشاط الرئيسي للبنوك إلا أنه لا يشكل النشاط الوحيد لها، إذ تقوم كذلك بمجموعة أخرى من الوظائف الهدف منها توفير الوسائل الملائمة لتسهيل تعاملاتها مع عملائها، ومن أجل جذب عدد أكبر منهم خاصة في ظل المنافسة الشديدة.

وقد شهدت العقود الأخيرة تطورات تكنولوجية كبيرة أحدثت تغيرات كبيرة في قطاعات النشاط الاقتصادي، ولعل من أبرزها القطاع البنكي، حيث شرعت مختلف البنوك بتكثيف الاستفادة من أحدث التقنيات الحديثة كتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحواسيب الآلية وكذلك شبكة الأنترنت، وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة، وتطوير أساليب تقديمها سعيا منها لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا النوع من الصناعة في إطار ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية.

وفي هذا الصدد عملت المصارف الجزائرية على عصرنة قطاعها المالي والمصرفي وتبني الصيرفة الالكترونية في السنوات الأخيرة من خلال الجهود المبذولة في إدخال التكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط المصرفي.

1- إشكالية الدراسة:

للإلمام بكافة جوانب الموضوع سنضع الإشكالية التالية:

- كيف أثرت الصيرفة الالكترونية دعم فعالية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2014-2018؟

لتفصيل أكثر في الإشكالية المطروحة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي اوجه فعالية الجهاز المصرفي ؟

- ماهو أثر الصيرفة الالكترونية على كل من مؤشر الودائع، حجم الائتمان والتسرب النقدي في الجزائر للفترة 2014-2018؟

فرضية الدراسة:

الدور الذي تلعبه الصيرفة الالكترونية في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري هو الحد من إشكالية التسرب النقدي.

2- الفرضيات الفرعية:

- أوجه فعالية الجهاز المصرفي تكمن في كفاءة هذا الجهاز في جذب المدخرات.
- أثر الصيرفة الالكترونية على كل من مؤشر الودائع، حجم الائتمان والتسرب النقدي أثر ضعيف يحتاج إلى تحسينه.

3- أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي :

أسباب موضوعية:

- مرونة الموضوع إذ أنه في تطور سريع لارتباطه بالتكنولوجيا والأنترنت
- معرفة إذا ما كانت الصيرفة الالكترونية ساهمت في تطوير وعصرنة الجهاز المصرفي
- قلة الأبحاث والدراسات المتعلقة بالجهاز المصرفي في مجال الصيرفة الالكترونية وقابلية تطبيقها في الجهاز المصرفي الجزائري والوصول لأفضل الحلول والاقتراحات الممكنة.

أسباب ذاتية:

- حداثة موضوع الصيرفة الالكترونية في الجزائر
- تخصص الدراسة (اقتصاد نقدي بنكي).
- الجهاز المصرفي من المواضيع المهمة والرغبة في التعرف أكثر عنه

- محاولة تدعيم المكتبة راجع إضافية في تخصص اقتصاد نقدي بنكي.

4- أهمية الدراسة:

تشمل أهمية الدراسة من خلال الأهمية البالغة التي تتسم بها تكنولوجيا المعلومات التي غزت العالم في مختلف جوانب الحياة وأهمية الصيرفة الالكترونية والدور الذي تلعبه في دفع الجهاز المصرفي للخوض في عالم العولمة والجهاز المصرفي من القطاعات الحساسة التي تحتاج حقيقة إلى التحديث الدائم للوسائل والتقنيات الحديثة في تسيير نشاطاتها واستقطاب أكبر لحجم الودائع وحل مشكلة التسرب النقدي وجعله اكثر فعالية، لكسب رضا الزبائن والشركاء وتحقيق عوائد كبيرة تعود على الاقتصاد الوطني.

5- أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- الوقوف على واقع تطور خدمات الصيرفة الالكترونية في الجزائر وأساليب تطويرها.
- الوقوف على أهم وسائل الدفع التي تقدمها مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري.
- الوقوف على بعض مؤشرات الداعمة لفعالية الجهاز المصرفي
- تأثير تطور الصيرفة الالكترونية على حجم الودائع، التسرب النقدي وحجم الودائع

6- منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على ثلاث مناهج وهي:

- **المنهج التاريخي:** من خلال استعراضنا للتطور التاريخي من اصلاحات للجهاز المصرفي الجزائري وكذا لبعض المفاهيم.
- **المنهج الوصفي:** لأن ذلك يتناسب مع الموضوع في جانبه النظري من خلال الاعتماد في بحثنا على المراجع العلمية من كتب ومجلات متخصصة. ..إلخ

- **المنهج التحليلي:** لقد استخدمنا في الفصل الثاني وذلك عند الإشارة إلى الجزائر، حيث سنعتمد على هذا المنهج في تحليل المعطيات والجداول الصادرة من تقارير بنك الجزائر وشركة الساتيم. ..إلخ.

7- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الإطار المكاني:** على المستوى الكلي لبنك الجزائر
- **الإطار الزمني:** بسبب تأخر اصدار التقارير في بعض متغيرات الدراسة أخذنا الفترة 2014-2018.

8- الدراسات السابقة:

من بين الأبحاث والدراسات وقع اختيارنا على المواضيع التي لها علاقة مع موضوع بحثنا وهي:

- محمد منصف تطار، بعنوان :النظام المصرفي والصيرفة الالكترونية الدراسة عبارة عن مقال منشور بمجلة العلوم الانسانية، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2002م، ولقد جاءت ضمن ثلاث محاور، المحور الأول حول الاقتصاد الجديد (ماهيته، بعض آثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال. ..إلخ) والمحور الثاني: تناول فيها الإطار النظري للصيرفة الالكترونية، والمحور الثالث تناولنا فيه، مواجهة البنوك الجزائرية للصيرفة الالكترونية والتوسع، حيث أكدت هذه الدراسة على ضرورة عمل البنوك الجزائرية بأنظمة الصيرفة الالكترونية والتوسع في تقديمها لمواجهة المنافسة.
- محرزي جلال بعنوان: تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2006م، وتمحورت إشكالية البحث حول مدى تحقيق المنظومة

المصرفية الجزائرية لمهامها والمتمثلة أساسا في تمويل الأنشطة الاقتصادية وأهم المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي في ظل مختلف الإصلاحات، وأكدت الدراسة فيما يخص الإدخار فإن البنوك لا تقدم منتوجات متنوعة وجاذبة والغاية من قانون النقد والقرض غير واضحة للاختلاف الملحوظ بين معايير الاقتصاد المالي للسوق والسلوك المصرفي، ولتحقيق المعايير المصرفية العالمية، يتعين على الجهاز المصرفي أن يقوم بإصلاحات التي من شأنها إزالة العراقيل وتطويره لكي يكون فعال.

- دراسة لطالبة بركان أمينة بعنوان: الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2013، جاءت اشكاليتها كما يلي: كيف تعمل الصيرفة الالكترونية على تفعيل أداء الجهاز المصرفي الجزائري، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة السمات العامة للصيرفة الالكترونية ومدى تأثير اعتمادها على أداء الجهاز المصرفي بالاستفادة من تجاري بعض الدول.

9- هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من فصلين تسبقهما مقدمة وتليها الخاتمة، حيث خصص الفصل الأول للجزء النظري للدراسة أما الفصل الثاني خصص هو الآخر للجانب التطبيقي كما يلي:

- الفصل الأول: بعنوان " دور الصيرفة الالكترونية في تفعيل الجهاز المصرفي حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى عنصرين وهما ماهية الصيرفة الالكترونية وبعض أوجه فعالية الجهاز المصرفي.
- الفصل الثاني بعنوان: دور الصيرفة الالكترونية في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائر2014-2018 ، حيث تم تقسيمه إلى عنصرين هما :

- واقع الصيرفة الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري 2014-2018.
- وأثر تطور الصيرفة الالكترونية على بعض مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري 2014-2018.

الفصل الأول:

الصيرفة الالكترونية وبعض أوجه فعالية الجهاز المصرفي

تمهيد:

إن التطور التكنولوجي من أهم العوامل التي ساعدت وبشكل كبير في حدوث تغير جذري في أنماط النشاط المصرفي في عصر العولمة حيث أولت البنوك اهتماما كبيرا باستخدام احدث تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا تطويرها بكفاءة عالية بهدف تطوير أساليب تقديم الخدمة البنكية، وذلك الدور الذي تؤديه في تحقيق رضا الزبون على اختلاف طبيعتهم وهو ما أدى إلى ظهور الصيرفة الالكترونية والتي وفرت العديد من المزايا بالنسبة للعملاء.

ونظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية لما له تأثير كبير على تنمية وتطوير الاقتصاد نتيجة للدور الكبير الذي تقوم بهي في جذب الودائع والحد من التسرب النقدي عملت المصارف على عصرنة قطاعها المالي والمصرفي وتبقى الصيرفة الالكترونية.

واستنادا لما سبق فإننا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الصيرفة الالكترونية وتضم مفهوم الصيرفة وقنواتها، نظم وسائل الدفع الالكتروني، وتقيم الصيرفة الالكترونية أما بالنسبة للمبحث الثاني فإننا تحدثنا عن بعض أوجه فاعلية الجهاز المصرفي ويضم مفهوم الجهاز المصرفي ومكوناته، وإلى كيفية جذب الودائع، والحد من إشكالية التسرب النقدي .

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الالكترونية

شهدت الساحة البنكية العالمية العديد من المستجدات وعرفت الكثير من التطورات التكنولوجيا، إذ انعكس هذا التطور على القطاع البنكي والذي توجه بهذا التطور التكنولوجي الحاصل في الصناعات البنكية والتي أدت إلى ظهور خدمات بنكية غير تلك التقليدية والمتمثلة في الصيرفة الالكترونية.

المطلب الأول : تعريف الصيرفة الالكترونية

قبل ذكر بعض تعاريف الصيرفة الالكترونية، يجب التميز بين نوعين من المصارف التي تمس الصيرفة الالكترونية، فهناك مصارف ليست لها بنيات تأوي هيكلها وتسمى بالمصارف الالكترونية أو الافتراضية وهناك مصارف عادية أو المصارف الأرضية، وهي تقدم خدمات تقليدية بالإضافة إلى ممارسة بعض أعمال الصيرفة الالكترونية أما المقصود بالصيرفة الالكترونية فهناك عدة تعاريف نذكر منها :

التعريف الأول: هي عبارة عن خدمات مصرفية الكترونية متطورة تختصر الزمن وتقلل التكاليف يدخلها البنك مما يجعله مؤهلا للتعامل مع عملائه بسهولة ويسر وعبر قنوات مؤمنة.

التعريف الثاني: تعرف بأنها إجراء العمليات المصرفية بطرق الالكترونية باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال بحيث لا يكون العميل مضطرا للتنقل للبنك إذ يمكنه القيام بالأعمال التي يريدها في أي زمان وفي أي مكان.

التعريف الثالث: كما تعرف العمليات المصرفية الالكترونية على أنها قيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال الكترونية، وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك من خلال احد المنافذ على الشبكة كوسيلة الاتصال العملاء بهدف:

- إتاحة معلومة عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة.

- حصول العملاء على خدمات محدودة كالتعرف على معلوماتهم وأرصدة حسباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض.
- طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال.

وفي الأخير يمكن تعريف الصيرفة الالكترونية على أنها تقديم الخدمات المصرفية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أي من خلال الانترنت، الموزعات الآلية، الشبكات الخاصة، الهاتف النقال والثابت والحاسب الشخصي، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة اقل دون التقاء مكاني بين لعميل والمصرف.[1]

المطلب الثاني: قنوات الصيرفة الالكترونية

هناك عدة قنوات للصيرفة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

1.الصرافات الآلية (ATM):

تعتمد خدمات الصرافات الآلية على وجود شبكة من الاتصالات تربط أفرع المصارف كلها، في هذه الحالة تقوم ماكينة الصرف الآلي لخدمة أي عميل من أي مصرف مشترك، والتي تتطلب الوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا.

وتطور عمل الصرافات الآلية لتقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية وتسديد الرسوم غير أنه مع ظهور البطاقات الذكية فقد فتح المجال واسع لتنوع خدمات الصرافات الآلية.[2] كما يمكن القول أن اجهزة الصراف الآلي تنقسم إلى:

[1] محمد منصف تطار، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص 190 .

[2] أبو عافية رشيد، زويتة محمد صالح، الصيرفة الالكترونية، الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة بومرداس، العدد 03، ماي 2011، ص 146.

أ. الشباك الآلي للأوراق Bancaire Automatique Guiche (GAB)

هو أيضا آلة أوتوماتيكية اكثر تعقيدا وتنوعا، فبالاضافة إلى خدمة السحب النقدي تتم خدمات اخرى كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر ... إلخ كل ذلك والشبابيك الرئيسية متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك.[1]

ب. الموزع الآلي للأوراق: Distrubuteur automatique de billes (DAB)

هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى الفرع.[2]

2.الصيرفة عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking)

حيث تعرف على أنها قناة من القنوات الالكترونية المخصصة للوصول إلى المعلومات المصرفية المطلوبة، أو استلام الرسائل وفق شروط العقد الموقعة بين البنك وعميله.

كما يمكن تعريفها بأنها هي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول، من خلال استعمال العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للإستعلام عن أرصدته وكذلك للخصم منه، تنفيذا لأي من الخدمات المصرفية المطلوبة.

وتتيح هذه الخدمة للعميل استقبال رسائل قصيرة (SMS) للعديد من الخدمات المصرفية والحركات التي تمت على حسابه اضافة إلى معلومات ترويجية عن المصرف يستقبلها بشكل منظم على هاتفه المحمول في أي وقت وفي أي مكان، وكذلك توفر خدمة إعادة تعبئة الهواتف المحمولة ودفع الفواتير من خلال ارسال (SMS) من قبل العملاء المشتركين بالخدمة.[3]

---

[1] الزواوي خيرة، نوري منير، مساهمة الصيرفة الالكترونية في تعزيز الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 02، جامعة الشلف، 2020، ص 105.

[2] الزواوي خيرة، نوري منير، مرجع نفسه، ص 105.

[3] محزمش حاج محمد، دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة 2018/2017، ص 6.

3.نقاط البيع الالكترونية Electronic point of Sale

وهي عبارة عن الآلات الموجودة لدى المؤسسات التجارية والخدماتية متعددة الأنشطة ومختلف الأنواع، وكما يسمح للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية لتسديد مدفوعاته وذلك من خلال خصم حسابه الإلكتروني بتمرير البطاقة على هذه الآلة المربوطة إلكترونيا بحواسيب المصرف.

وتقدم خدمات مالية متنوعة كالدفع الآلي في المحلات التجارية مثل ضمان الشيكات والقيد المباشر عن طريق التحويل الإلكتروني من حساب المشتري إلى حساب التاجر باستخدام جهاز EPOS الموجود لدى التاجر.[1]

يتشابه هذا النظام مع المصارف المنزلية في إعتماده على شبكة إتصالات الحاسبات الآلية وعمليات التحويل وإعادته، أما وجه الإختلاف بينهما فيتمثل في أن عملية الإتصال في نظام الوحدات الطرفية بين الحاسب الآلي للمصرف وبين المحطة الطرفية الموجودة داخل منازل العملاء، وطبقا لهذا النظام يتم إدخال قيمة مشتريات العميل من خلال هذه الوحدات الطرفية لتخصم من رصيد حسابه المسجل داخل الحاسب الآلي بالمصرف ويطلق عليها عملية الخصم المدين، وفي المقابل تتم إضافة نفس القيمة لحساب المتجر بالمصرف[2].

4.الصيرفة عبر شبكة الأنترنت:

وهي سماح البنك للعملاء بإعداد معاملاتهم المصرفية في أي وقت ومكان، دون أن يضطر إلى الذهاب إلى مقر المصرف، ويتم ذلك من خلال موقع الكتروني آمن يتم تفعيله عن طريق المصرف، وحسب دراسة هيئة الإشراف والرقابة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية هناك ثلاث مستويات تمارس فيها الصيرفة عبر الأنترنت.

---

[1] قوسم سعاد، مساهمة الصيرفة الالكترونية في تطوير الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة بسكرة، 2020/2019، ص 16.

[2] طارق طه، التسويق بالانترنت والتجارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 282.

- **الموقع المعلوماتي:** تمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط البنكي الالكتروني، ويسمح هذا الموقع للبنك بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
- **الموقع التفاعلي أو الاتصالي:** يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط وتعديل معلومات القيود والحسابات والاستفسارات.
- **الموقع التبادلي:** وهو المستوى الذي عنده يمكن للبنك أن يمارس خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث يمكن للعميل الولوج إلى حساباته وإداراتها واجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء التحويلات بين حاسابته أو مع جهات خارجية.[1]

المطلب الثالث: نظم ووسائل الدفع الالكتروني

إن ظهور التجارة والصيرفة الالكترونية وانتشارهما تطلب إيجاد نظم ووسائل الدفع مقابل السلع والخدمات، لهذا استحدثت نظم ووسائل دفع جديدة ملائمة لمتطلبات التجارة والصيرفة الالكترونية وهي ما تعرف بنظم ووسائل الدفع الالكترونية.

أولا: نظم الدفع الالكترونية:

هي الأنظمة التي تسمح بتحويل أو إجراء التسويات المالية عبر الوسائط الالكترونية سواء بين الشركات أو الأفراد، وذلك من خلال البنوك، وتعمل نظم الدفع الالكترونية مثل عمل أي بنك من البنوك على أساس أن كل البنوك الأعضاء في نظام الدفع يكون لديها حسابات بودائع يمكن أن تستخدم كأرصدة تسوية في إطار النظام، حيث تتم تسوية هذه المدفوعات بين البنوك الأعضاء في أن واحد بدائنية ومديونية الحسابات المعنية بذلك في بنوك الدفع والاستلام.

ويمكن أن نميز بين الأنواع التالية:

[1] هالة عبدلي، الصيرفة الالكترونية آلية لضمان جودة الخدمات المصرفية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 1، جامعة خنشلة، 2017، ص 388.

- **نظام التحويلات المالية الالكترونية:** وهو عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائنة والمدينة) الكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر، أي أن عملية التحويل تم الكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الأوراق.
- **نظام مقاصة المدفوعات بين البنوك التشييس (CHIPS):** تعود ملكية هذا النظام وإدارته إلى مجموعة من البنوك وبيوت المقاصة التابعة إلى جمعية مقاصة نيويورك، وهذا النظام هو كناية عن نظام تحويل الكتروني فوري يستخدم للحوالات ذات المبالغ العالية، والمدفوعة لمرة واحدة أو المرات لكنها لا تحتوي في طياتها على معلومات وشروحات الدفع.
- **نظام جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت):** يستخدم هذا النظام في المدفوعات الخارجية او الدولية، بحيث تلجا المصارف إلى هذا النظام عادة لإرسال تعليمات الدفع وإشعارات المصارف ولكن بشكل موحد قياسي متعارف عليه بين المصارف الأعضاء في جمعية سويفت.[1]

ثانيا: وسائل الدفع الالكترونية:

ويمكن أن نميز فيها ما يلي:

1- البطاقات البنكية: وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة من الأموال التي قد تتعرض إلى السرقة أو الضياع . وتنقسم البطاقات البنكية إلى قسمين رئيسين وهما البطاقات الائتمانية والبطاقات غير الائتمانية وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1] كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، مقومات تنشيط الصيرفة الالكترونية في الجزائر، الريادة للأعمال الاقتصادية، مجلة 5، العدد 1، جامعة الشلف، 2019، ص 103.

شكل 1: أنواع البطاقات البنكية

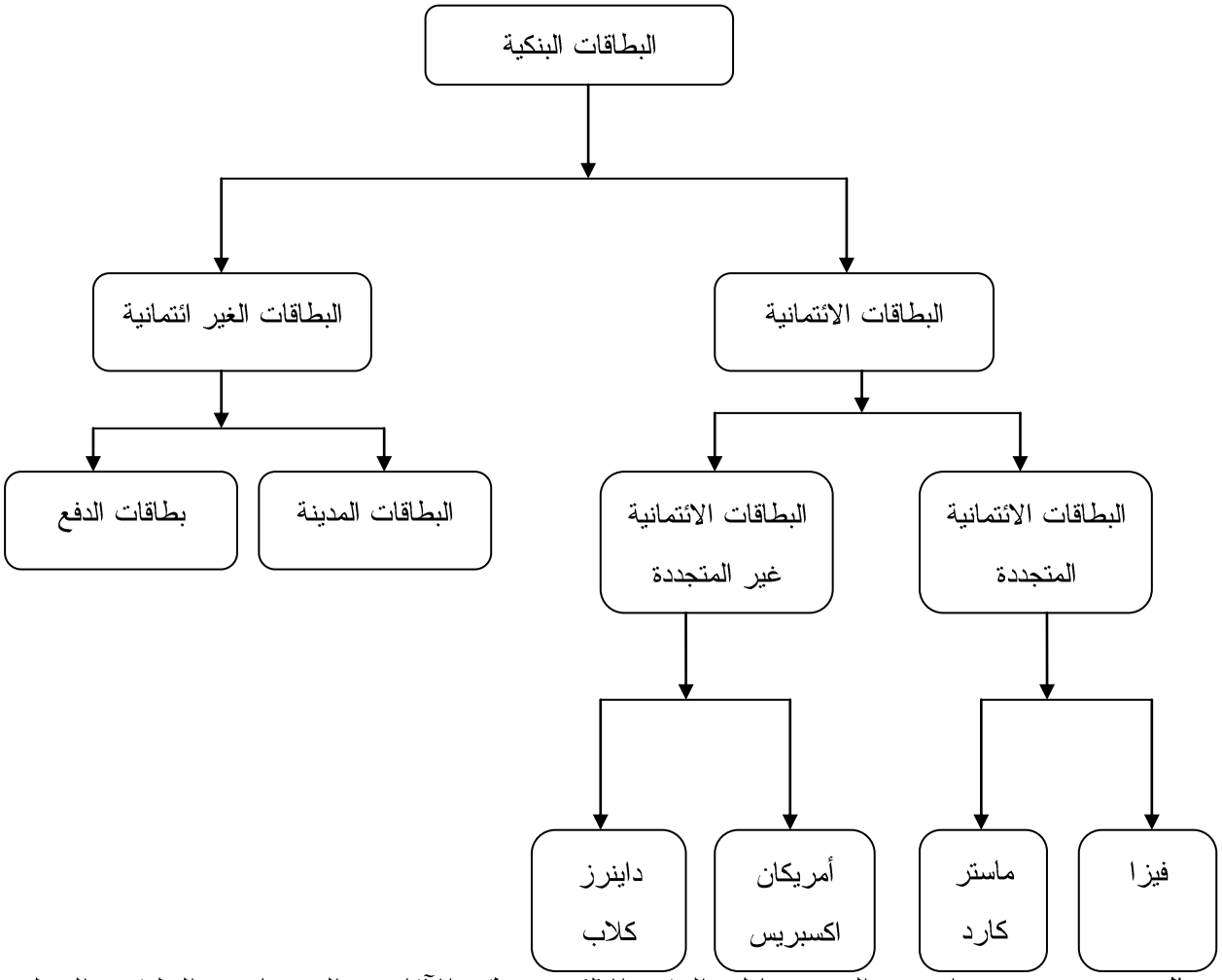

المصدر: بن عمارة نوال، وسائل الدفع الالكترونية، الآفاق والتحديات، الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة ورقلة، 15، 16، 17، مارس 2004، ص 13.

أ- **البطاقات غير الائتمانية:** وهي البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على الائتمان (قرض)، وتنقسم بدورها إلى البطاقات المدينة وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة السحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، وبطاقات الدفع مقدما التي تقوم على أساس تثبيت مبلغ محدد بحيث يمكن الدخول في البطاقة بذلك المبلغ، ليتم التخفيض التدريجي لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها.[1]

[1] كريمة بن شنيبة، عبد القادر مطاي، مرجع سابق، ص 104.

ب- **البطاقات الائتمانية:** وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل خدمات أو من فوائد عن التأخر في السداد وتنقسم إلى نوعين وهما البطاقات الائتمانية المتجددة هذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ معينة، ويكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة الفاتورة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط، ويسدد الباقي خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين يتم تحديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت بطاقة الائتمان المتجددة وأشهرها بطاقة فيزا وماستر كارد، والبطاقات الائتمانية غير المتجددة وهي تختلف عن البطاقات الائتمانية المتجددة في وان السداد يجب أن يكون بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب بمعنى الفترة الائتمانية لا تتجاوز شهرا أشهرها بطاقة أمريكان اكسبريس، وداينرز كلاب.[1]

2- **البطاقات الذكية:** وهي بطاقات تشبه الكمبيوتر المتنقل لكونها تحتوي فعلا على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة وحدود المصروفات المالية التي يقوم بها فضلا عن بياناته الشخصية والرقم السري وأشهر هذه البطاقات هي بطاقة الموندكس حيث يستخدمها العميل كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبته.[2]

3- **النقود الالكترونية:** هي مجموعة من البرتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وعموما يرتكز النقد الالكتروني على البرتوكول الذي طورته شركة Digi cash والذي يسمى .E. cash.[3]

---

[1] عبد المجيد قدي، نظام التجارة الالكترونية الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة ورقلة، ص 15، 16، 17، مارس 2004، ص 06.

[2] عماد الحداد، التجارة الالكترونية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2004، الطبعة الأولى، ص 130.

[3] إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية (مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، بدون طبعة، ص 72.

4- **الشيكات الالكترونية:** وتعرف على أنها رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت بتحويل قيمة الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليل على أنه قد تم صرفه.[1]

المطلب الرابع: تقييم الصيرفة الالكترونية

تتمتع الصيرفة الإلكترونية بمزايا عديدة كتقديم الخدمات المصرفية طوال أيام الأسبوع، وتوفير الأمان والسرية بدرجة عالية ودقيقة، لكن هذا لا يعني عدم مواجهتها لمخاطر، فهناك مشاكل عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقديمها لخدماتها المصرفية، وعليه يجب إيجاد حلول للتقليل منها.

أولا-مزايا الصيرفة الإلكترونية:

تنفرد الصيرفة الإلكترونية في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من الصيرفة التقليدية تلبية الاحتياجات العميل المصرفي، وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة عن غيره من البنوك المنافسة، وفيما يلي توضيح المجالات تميز البنوك الإلكترونية:

1- **إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:** تتميز الصيرفة الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت طوال أيام الأسبوع، وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها. [2]

2- **تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:** تستطيع البنوك الإلكترونية القيام بكافة العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية بالإضافة لكونها تستطيع بعمليات مصرفية

[1] محمد نور برهان، التجارة الالكترونية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتدريبات، مصر 2008، بدون طبعة، ص 126.

[2] درودي لحسن، بلقاسمي سمية، واقع الصيرفة الالكترونية ودورها في عصرنة الجهاز المصرفي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 3، 2017، ص 115- 116.

جديدة نشأت بانتشار التجارة الإلكترونية تتميز بسرعة الأداء وهو ما لا تستطيع البنوك التقليدية القيام به مثل:

شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية، إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف، تقديم طريقة دفع للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا، كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم وسندات) للعملاء، طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

3- **زيادة كفاءة الصيرفة الإلكترونية:** مع إتساع شبكة الأنترنيت، وسرعة إنجاز الأعمال مقارنة بالبنوك التقليدية، أضحى سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الأنترنيت، الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وكفاءة عالية مما الو إنتقلا إلى مقر البنك شخصيا وقابل أحد موظفيه الذين عادة يكونون منشغلين عنه.

4- **خدمات البطاقات:** توفر البنوك الإلكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق، مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات إئتمانية وبخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة سوني التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18 مليون من أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، الإعفاء من رسوم وعمولات الخدمات البنكية، بالإضافة إلى الكثير من الخدمات الخاصة الأخرى.

5- **تخفيض التكاليف:** يتيح الأنترنت المصرفي للعملاء سهولة الاتصال بالمعلومات المصرفية وفرصة للتسوق الجيد بتكاليفه المنخفضة.[1]

ثانيا- عيوب استخدام الصيرفة الإلكترونية:

من عيوب استخدام الصيرفة الإلكترونية نذكرها على النحو التالي:

- عدم الدراية بهذه الخدمات الإلكترونية.

[1] درودي لحسن، بلقاسمي سمية، مرجع سابق ص 116.

- صعوبة الإستخدام مثل صعوبة اللغة أو عدم توفر النشرات الإرشادية.
- قلة الثقة في استخدام الصيرفة الإلكترونية والقناعة بالتعامل مع الفروع المباشرة.
- إستخدام الصيرفة الإلكترونية ينطوي على تلاعب من قبل البنوك مثل فرض عمولات أو رسوم إضافية.
- وجود خدمات مصرفية لا يمكن تقديمها من خلال القنوات الالكترونية مثل الاعتماد المستندي، الكفالة، تحصيل البوالص.
- وجود قيود على الخدمة مثل تحديد سقف أعلى للسحب النقدي.
- عدم توفر المهارات اللازمة لاستخدام الخدمة مثل عدم المعرفة في استخدام الأنترنت.[1]

ثالثا– المخاطر الصيرفة الإلكترونية:

تؤدي الصرفة الالكترونية إلى إحداث تغيير في بنية مخاطر البنك وتخلق تحديات جديدة في التحكم بهذه المخاطر الجديدة، ذلك ما يجبر السلطات الرقابية على دراسة انعكاسات استخدام البنوك القنوات توزيع خدمات الصيرفة الالكترونية على المخاطر التقليدية وغير التقليدية، ومن أهم المخاطر التي تنشأ عن الصيرفة الالكترونية ما يلي:

المخاطر الاستراتيجية: في ظل الطلب المتزايد على الصيرفة الالكترونية تكون البنوك بحاجة إلى تطوير استراتيجية لاستخدام قنوات التوزيع عبر الأنترنت من أجل توفير المعلومات الإملائها وأيضا تنفيذ العمليات التي يطلبونها، ولاشك في أن زيادة حدة المنافسة بين البنوك واختلاف طبيعة الاستراتيجيات المواكبة قد يعرض البنوك إلى مخاطر كبيرة فاختلاف طبيعة الاستراتيجيات المواكبة قد يعرض البنوك إلى مخاطر كبيرة في حالة عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ الاستراتيجية الصيرفة الالكترونية؛

[1] أديب قاسم شندي، الصيرفة الالكترونية وأنماطها وخيرات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط العدد 27، بغداد 2011، ص 15.

المخاطر التشغيلية: يمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطاء على صعيد تشغيل العمليات في حالة إذا كانت الصيرفة الالكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب، لذلك يجب أن تتأكد البنوك من أن هذه العمليات يتم مراقبتها والتحكم فيها بالشكل الملائم، ومن مخاطر التشغيل أيضا، كيفية الحفاظ على السرية وتكامل المعلومات والتأكد من هوية العملاء وشرعيتها بالنسبة للحسابات المصرفية والمصدر الثالث للمخاطر التشغيلية يرتبط بمسالة تكامل المعلومات، والتي تعتبر مكونا هاما لحماية النظام، من هنا يجب على البن وك تحسين قدرة تداخل العمليات في الداخل وعبر البنك من أجل إدارة العلاقات بشكل فاعل مع العملاء والبنوك الأخرى ومزودي الخدمات الخارجيين وحتى يتم وضع معايير محددة لإدارة المعلومات الكترونيا فان البنوك سوق تستمر في مواجهة تحدي إقامة إجراءات الضبط الفاعلة من أجل ضمان دقة تكامل المعلومات التي يتم الحصول عليها إلى جانب ذلك هناك مصادر أخرى للمخاطر التشغيلية وهي عدم قدرة البنوك على الرقابة على توافر شبكة الانترنت ذاتها من أجل تقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الالكترونية، وبالتالي حاجة البنك كجزء من مخطط الطوارئ المطلوب توفرها إلى وسائل بديلة لتوزيع الخدمات في حالة حصول خلل معين في شبكة الانترنت ؛

مخاطر السمعة: يمكن أن تتعرض سمعة البنك الأضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الأنترنيت وفق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية الحاجات ومتطلبات عملاقة ومن أجل حماية البنك من أية أوضاع سلبية يمكن أن تسبب الإضرار بالسمعة، فان هذا البنك يتعين عليه تطوير رقابة ومتابعة الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الالكترونية.

المخاطر القانونية: تحتوي الصيرفة الإلكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة البنوك، ونجد ابرز فكرة تطرح حاليا كون الصيرفة الإلكترونية يمكن تساهم في عملية غسيل الأموال وتمويل العمل الإجرامي والإرهابي في العالم، وهذا كله ناجم من السرية التي توفرها هذه التقنية للمتعاملين، مما استدعى التفكير في وضع إطار قانوني

وتشريعي يحارب كل استعمال غير شرعي للصرفة الإلكترونية فضلا عن تنسيق والتكامل الدولي لضيق الخناق على الاستعمال غير الشرعي وانشاء وكالة خاصة للمراقبة؛

المخاطر الأخرى خاصة بالصيرفة التقليدية: يرتبط أداء العمليات المصرفية الالكترونية بالمخاطر الخاصة بالعملية المصرفية التقليدية ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة، وسعر العائد، ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها فعلى سبيل المثال فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء، وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات اخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم.[1]

[1] سارة بن غيدة، سعيدة حركات، إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية وأثرها على الخدمة البنكية الالكترونية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 9، جامعة أم البواقي، 2018، ص 668، 669، 670.

المبحث الثاني: أوجه فعالية الجهاز المصرفي.

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا حساسا داخل أي إقتصاد وبتواجده في مركز النشاطات الإقتصادية فإنه يقوم بدور الوساطة المالية بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفوائض المالية.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات الجهاز المصرفي

وسنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: مفهوم الجهاز المصرفي:

1- تعريف الجهاز المصرفي:

التعريف الأول: بأنه عبارة عن مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي والخزينة العامة.

التعريف الثاني: بأنه ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض الاستثمارية، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة.

التعريف الثالث: بأنه الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي. [1]

ومما سبق وبناءا على التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف محدد:

[1] عمر إيهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة 1، دار أمجد لنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2020، ص ص 36-37.

التعريف الشامل للجهاز المصرفي:

- هو مجموعة المصارف أو البنوك التي تتبع أنظمة وقواعد محددة، تمثل في مجموعها الأساس الائتماني للاقتصاد القومي.
- أو أن الجهاز المصرفي لبلد ما هو المؤسسات المصرفية التي تعمل في ظلها تلك المؤسسات في ذلك البلد وهو جزء مهم جدا من الجهاز المالي فيها[1].

2- **خصائص الجهاز المصرفي:** يمكن تحديدها في النقاط التالية[2]:

- يتكون الجهاز المصرفي في مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- يخضع الجهاز المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي.
- يوصف بأنه واسع الانتشار وله فروع عديدة تغطى كامل جهات الاقتصاد الوطني.
- جهاز قد يكون مملوك بالكامل للدولة (ملكية عامة)، ومن البنك المركزي، أو مملوكة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي كالمصارف التجارية والإسلامية.

ثانيا: مكونات الجهاز المصرفي: بصفة عامة فإن الجهاز المصرفي يتكون من الهيكل التالي[3]:

1. البنك المركزي
2. البنوك التجارية وهي تشمل:

أ. بنوك القطاع العام (الحكومية)

ب. بنوك مشتركة (شركات مساهمة)

ج. بنوك منشأة بقوانين خاصة.

---

[1] اياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، الطبعة 6، دار صفا للنشر والتوزيع ، الأردن، 1997م، ص 10.

[2] عمر إيهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 37.

[3] متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة 2، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص ص 46-47.

3.البنوك المتخصصة وهي تشمل:

أ. البنوك العقارية

ب. بنوك التنمية الصناعية

4.بنوك الاستثمار والأعمال وتشمل:

أ. بنوك مشتركة

ب. فروع بنوك أجنبية

5.البنوك الإسلامية

6.البنوك الشاملة.

المطلب الثاني: جذب الودائع

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: تعريف جذب الودائع:

إن عملية استقطاب المدخرات تعد وحدة من أهم الأعمال والوظائف التي تقوم بها المصارف، وعملية جذب الودائع ماهي في الواقع سوى الحصول على الأموال، وحددت الفائض (المقرضين) وصرفها على وحدات العجز (المقترضين).

فعملية السعي تجذب أكبر قدر من الودائع باستخدام عدد كبير من الأدوات والعناصر الجاذبة للمدخرين ومنها سعر الفائدة، العائد على الفوائد. [1]

ثانيا: استراتيجيات جذب الودائع

يمكن التمييز في هذا الصدد بين استراتيجين أساسيتين لجذب الودائع تسعى المصارف جادة لدعمها هما: [2]

[1] سعد جاسم الرحابي، مها صباح إبراهيم، تأثير أبعاد اليقظة التسويقية في جذب الودائع، دراسات ومحاسبة ومالية، المجلد (16)، العدد (54)، السنة (2021 م)، ص 137.

[2] اتحاد المصارف العربية، إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية، 2016م، ص 306–309.

1-**إستراتيجية المنافسة السعرية:** إن المنافسة السعرية تقوم بالأساس على دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين وتظهر أمامها بعض العوائق، حيث أن التشريعات (أحيانا) لا تسمح بدفع الفوائد على الحسابات الجارية، وهذا بالضرورة يؤدي إلى التقليل من أهمية هذه السياسة في جذب الودائع، فمن الأسباب التي تؤدي إلى تحريم دفع الفوائد هي:

- الحد من ارتفاع تكلفة الاموال.
- الحد من المنافسة الهدامة بين المصارف.
- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض.
- الحد من هجرة رؤوس الأموال من المدن الصغيرة والنائية إلى المدن الكبرى.

2-**إستراتيجية المنافسة الغير سعرية:** تسعى جادة إلى تقديم أفضل خدمة بأعلى سرعة وأقل تكاليف ذات جودة عالية، وبما أن الإستراتيجية السعرية أصبحت غير فعالة، فقد تحولت المصارف إلى الإستراتيجية الغير سعرية بتقديم خدمات جيدة وبأسعار تنافسية وتقوم على تقديم حزمة من الخدمات هي:

- **سرعة آداء الخدمة:** استفادت المصارف من التكنولوجيا المتطورة للاستفادة منها لأغراض السرعة والدقة والاقتصاد في النفقات مثل: خدمات الأنترنت، الصراف الآلي، والمقاصة الالكترونية.
- **سداد المدفوعات نيابة عن عملائها:** مثل: فواتير الكهرباء، الهاتف، ماء، إيجارات، وضرائب.
- **التيسير على العملاء:** بزيادة شبكة فروعه وتهيئة سبل الراحة لعملائها.
- **خدمات مفضلة لزبائنه:** أسبقية في الاقتراض وتخفيض معدلات الفائدة، زيادة أمد مبلغ القرض، والسياسة المرنة في مجال تحصيل القروض.
- **إدارة محافظ الاستثمارات لعملائه** (عمليات البيع والشراء للأسهم والسندات) التي يملكها المودع وتحصيل الأرباح المترتبة عنها.

- استحدثت أنواع جديدة من الودائع مثل شهادات الإيداع التي يمكن تداولها والتي لا يمكن تداولها وتؤثر على مدى حيوية المصرف وقدرته على الإبداع.
- تحصيل مستحقات عملائها عن طريق تحصيل الصكوك وإتمام تسوية الحسابات بدون الحاجة لتداول النقود وتحصيل الحوالات الداخلية والكمبيالات.
- التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية كالإستثمارات في مجال الاستثمار وإدارة لأموال العائد للمودع وإدارة أعماله لقاء نسبة من الأرباح يتفق عليها.
- اصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات مقابل عمولة

ثالثا: نسبة هيكل الودائع

أي قياس حجم الودائع إلى إجمالي الموجودات، حيث هناك نسب يمكن أن تؤثر أهمية الودائع بالنسبة للمؤسسات المالية والشركات وهي: [1]

نسبة الودائع إلى الموجودات = الودائع بجميع أشكالها ÷ إجمالي الموجودات

وتشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المؤسسات على الودائع في تمويل الاستثمارات، وبما أن الودائع تعتبر المصدر الرئيسي والحيوي للموارد المالية فإن ارتفاع هذه النسبة يعطي مؤشرا على فاعلية المؤسسات في تنمية الودائع ومقدرتها على جذب المزيد منها، أو تقيس كل شكل من أشكال الودائع إلى إجمالي الودائع.

وعليه يمكن القول بأن المرونة تزداد في اتخاذ قرارات الاستثمار كما تنخفض درجة عدم التأكد بعدد التدفقات النقدية والخارجية كلما ازدادت نسبة ودائع التوفير ونسبة الودائع لأجل وبالعكس.

أما السبب يعود إلى الاستقرار النسبي الذي تتميز به حركة التدفقات النقدية الخارجية لهذين النوعين من الودائع.

[1] اتحاد المصارف العربية، إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية، المرجع نفسه، ص 316.

المطلب الثالث: قدرة البنوك على قياس النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات

ونتناول في هذا المطلب ما يلي:

أولا: قدرة البنوك على قياس النشاط الائتماني

ويشمل هذا المؤشر على: [1]

1- أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني

2-انتشار البنوك

3-كفاءة البنوك والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات (الوعي المصرفي)

ويمكن شرح هذه العناصر فيما يلي:

1. **أهمية الودائع في تغطية النشاط الإئتماني:**

يمكن تحديد هذه الأهمية في النقاط التالية: [2]

- وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية، لأن الودائع تمثل حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقييد الإستهلاك، وهذا يمثل شرط أساسي لتحقيق الاستقرار النقدي.
- تشكل الودائع نسبة كبيرة من خدمات المصارف التجارية إذ يطلق عليها ودائع تحت الطلب، وذلك لإمكانية سحبها في أي وقت يرغب به المودع.
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق المشاريع وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.

2. **الوعي المصرفي:** [3]

هو القدرة على صنع قرارات فعالة والإلمام الكافي بالقضايا والتحديات التي تخص إدارة النقد والثروة التي تجعل القطاع العائلي ذات فعالية أكبر في اتخاذ القرارات المالية.

---

[1] عمر إيهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 74.

[2] سعد جاسم الركابي، د مها صباح إبراهيم، مرجع سابق، ص 137.

[3] شريهان مصطفى التوني، أثر الوعي المصرفي لدى البنوك الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (22)، العدد (4)، السنة (2021)، ص ص 249-250.

- **أهمية الوعي المصرفي:**

تكمن أهمية الوعي المصرفي في النقاط الآتية:

- قدرة العملاء على فهم آلية العمل المصرفي.
- التقدم التكنولوجي وشبكات المعلومات والخدمات المصرفية المتعددة تتطلب الاستيعاب (واجب الوقت) أو الإستجابة الصحيحة لكيفية التعامل مع هذه الخدمات من قبل العاملين بالمصارف من جهة، أو من قبل العملاء من جهة أخرى.
- النقد مظهر من مظاهر استيقاظ الوعي، وهو الذي يحدد الأبنية الفكرية حيث يجعلها في حالة من التوهج والاشعاع.

- **متطلبات الوعي المصرفي:**

أ. **الشمولية:** الوصول لجميع الأفراد، لا سيما الأكثر احتياجات وللآجال المستقبلية من جهة المستهلكين والمستثمرين.

ب. **المشاركة:** مساعدة جميع الأفراد على أهمية الوعي المصرفي.

ج. **التنوع:** تقديم التعليم بالطرق المختلفة حسب احتياجات الأفراد ويسمح لهم بالمشاركة.

ثانيا: توظيف المدخرات

1- علاقة الإتمان بالإدخار والإستثمار:

تعتبر البنوك أداة لتجميع المدخرات وتقديمها لمن يستخدمونها لزيادة رأس المالي الحقيقي داخل الدولة، وتأخذ مدخرات الأفراد التي تودع في البنوك المكونة للجهاز المصرفي أشكالا عدة، تتفاوت درجة سيولتها طبقا لنوع الإيداع، وتلعب البنوك دورا هاما في خلق الائتمان ويتعدد أنواع الائتمان حسب الغرض، المصدر، الضمان، القطاع المستفيد، والأجل، ويقوم الائتمان بوظائف أساسية في المجتمع الرأسمالي من أهمها تسيير التصريف وتوزيع الموارد وتركيز رؤوس الأموال، بينما نجد أهم وظائفه في الاقتصاد الاشتراكي هي مساهمته في توزيع المواد واستخدامها كأداة للرقابة على مشروعات خطة

التنمية الاقتصادية، ولفهم العلاقة الإئتمان بالإدخار وبالإستثمار يمكن شرحهما في النقاط التالية[1]:

أ- علاقة الائتمان بالإدخار: ويرتكز الائتمان على الإدخار حيث يمكن استخدامها استخداما اقتصاديا بدلا من اكتنازها، أو المخاطرة بها في مشروعات غير مأمونة، وعلى ذلك تجد الأموال طريقها إلى البنوك ليتم استخدامها بطريقة فعالة في تنمية الثروة القومية ورفع مستوى المعيشة وخلق مجالات عمل جديدة، وتعتبر البنوك أداة لتجميع المدخرات وتقديمها لمن يستخدمونها، ويرى البعض أن عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ثابتة تعتبر عملية اكتناز لها آثارها انكماشية لأن هذه الودائع ثابتة لا تؤدي إلى توليد الدخل ومن ثم، فإن عمليات الاستثمار تقتضي تحويل جزء من الودائع الثابتة إلى ودائع تحت الطلب وتعمل البنوك جاهدة على زيادة ودائعها حتى تزيد قدرتها على منح القروض مما يؤدي إلى زيادة الأرباح.

ب- علاقة الائتمان بالاستثمار: يعرف الاستثمار في قطاع الانتاج بالاستثمار المباشر، والاستثمار في قطاع الخدمات بالاستثمار الغير مباشر، ويتأثر الاستثمار بعدد من العوامل من أهمها:

- مستوى معدل الأرباح السائدة
- اتجاه تغير الدخل القومي
- الاختراعات الجديدة
- الطاقة الانتاجية القائمة
- زيادة الاستهلاك
- نشاط سوق الأوراق المالية
- الكفاية الحدية لرأس المال.

[1] عمر إيهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص 72-73.

ويعتبر معدل العائد المتوقع من الاستثمار من أهم المعايير المستخدمة عند تمويل المشروعات الاستثمارية في المجتمعات الرأسمالية، في حين استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة يعد من أهم المعايير اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية في المجتمع الإشتراكي.

وبناءا على ما سبق، يمكن القول بأنه إذا كان الإدخار يمثل عرض النقود، والاستثمار يمثل الطلب عليها، فإن الائتمان هو الأداة التي تعمل على التقاء عرض النقود (الإدخار) والطلب عليها (الاستثمار).

2- إنشاء نقود الودائع:

إن الهدف من الإدخار وإستثمار المدخرات هو خلق نقود الودائع[1]:

على عكس النقود القانونية فإن نقود الودائع يتم إنشاؤها من طرف البنوك التجارية، وهي في الحقيقة ليس لها وجود مادي، وإنما هي عبارة عن نقود ائتمانية، تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول النقود باستعمال الشيكات وليس تداولا نقديا.

والقاعدة التي ينطلق منها البنك التجاري في انشاء عقود الودائع لا تختلف كثيرا عن تلك التي يستعملها البنك المركزي في انشاء النقود القانونية، فإذا كان هذا الأخير لا يقوم بعملية الإصدار إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول، وكذلك الشأن بالنسبة للبنك التجاري الذي لا يستطيع انشاء نقود الودائع إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول، هي النقود القانونية ذاتها، ويحصل على هذه النقود في شكل ودائع متلقاة من الأفراد والتجار والشركات.

ويعتمد ميكانيزم انشاء هذا النوع من النقود على القاعدة الشهيرة القائلة بأن الودائع تسمح بالإقراض، كما أن القروض تخلق الودائع وتعني هذه القاعدة أن البنك التجاري

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة (7)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010-2011، ص ص 45-46.

ليس بحاجة إلى منح الوديعة كقرض مادام يستطيع أن يخلق الائتمان بالاعتماد على هذه الوديعة.

ولفهم كيفية انشاء نقود الودائع نفترض في المرحلة الأولى وجود تسرب وكمرحلة ثانية عدم وجود تسرب نقدي.

3- فرضيات خلق الودائع الجديدة من قبل الجهاز المصرفي: [1]

1-إن خلق ودائع جديدة في هذا التحليل سيكون من قبل البنوك التجارية مجتمعة وليس مع بنك واحد، يستطيع أن يخلق ودائع جديدة في ضوء ما يتوفر لديه من احتياطات فائضة.

2-إن البنوك التجارية تحتفظ باحتياطات الزامية كنسبة من الودائع الجارية.

3-إن المقترضين من الجهاز المصرفي يحتفظون بقروضهم في صورة ودائع جارية لدى البنوك التجارية.

4-إن نسبة الاحتياط الإلزامي تنطبق على جميع البنوك التجارية.

5-إن العملاء يتعاملون مع كافة البنوك التجارية وليس مع بنك واحد، ولذلك قد لا يعود المقترض إلى ذات البنك الذي منح القرض، بل قد يتم إيداعه في بنك آخر.

6-إن الوديعة الأولية تمثل نقطة الانطلاق في آلية التوسع في الودائع الجديدة المشتقة.

7-رغبة الجهاز المصرفي في اقراض جميع الاحتياطات التي تفيض عن الاحتياطي القانوني تجاه الودائع الجارية.

8-وبعض الافتراضات السابقة غير واقعية لأنه ليس من الثابت أن يبقى العميل على القرض بصورة وديعة جارية، وإنما قد يتسرب جزء منه على شكل عملة خارج الجهاز المصرفي، كما أن البنوك التجارية ترغب بالاحتفاظ باحتياجات فائضة تزيد من الاحتياط الإلزامي.

---

[1] ناصري وهيبة، محاضرة عملية خلق النقود في البنوك التجارية، مقياس النقود والمصارف الإسلامية، ص 01. https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz.

المطلب الرابع: الحد من إشكالية التسرب النقدي

المقصود بالتسرب النقدي هو خروج النقود القانونية إلى خارج النظام البنكي واستعمالها خارج الدائرة البنكية حيث تؤثر هذه النسبة على قدرة البنوك على انشاء نقود الودائع.

1. **انشاء نقود الودائع في حالة عدم وجود التسرب النقدي وحالة وجود التسرب النقدي:** كالتالي: [1]

- **الحالة الأولى:** انشاء نقود الودائع في حالة عدم وجود تسرب نقدي.

يقوم البنك التجاري بإنشاء نقود الودائع بالاعتماد على عنصرين اثنين هما:

1) مبلغ الوديعة

2) نسبة الاحتياطي الإجباري، وهي نسبة من النقود (من مبلغ الوديعة طبعا) التي يحتفظ بها البنك في شكل سائل لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين ليصبح لدينا:

مضاعف القرض= 1 ÷ نسبة الاحتياطي القانوني = r/1

- مضاعف القرض هو عبارة عن عدد المرات التي يستطيع البنك التجاري أن يستعمل فيها الوديعة الأولية لمنح القرض.
- المبلغ الاجمالي للسيولة يساوي الوديعة الأولية مضروبة في مضاعف القرض (مضاعف الائتمان)،

$$M = D \times \frac{1}{r}$$

- حجم الودائع المشتقة تساوي حجم القروض المشتقة وتساوي المبلغ الإجمالي للسيولة مطروح منها مبلغ الوديعة الأولية، $M_s = M - D$

- **الحالة الثانية:** انشاء نقود الودائع في حالة وجود تسرب نقدي

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص ص 46-51.

- يمكن القول بأن نسبة التسرب النقدي هي تلك النسبة من النقود القانونية المصدرة من طرف البنك المركزي المستعملة أو المتداولة خارج دائرة النظام البنكي، وتحدد هذه النسبة بواسطة عوامل كثيرة أهمها: عدم انتشار الثقافة والتقاليد والعادات البنكية بين حائزي النقود، وتفضيلهم عند تسوية المعاملات النقود القانونية وتداولها يد إلى يد.
- ويؤثر التسرب النقدي إلى خارج النظام البنكي قدرة هذا الأخير على انشاء نقود الودائع بنفس الشكل الذي يؤثر به الاحتياطي الإجباري على ذلك، فكلما زادت نسبة التسرب النقدي كلما قلت قدرة النظام البنكي (التجاري) على انشاء نقود الودائع والعكس أيضا صحيح ليصبح لدينا:
- مضاعف القرض= $\frac{1}{r+F-r.F}$

حيث F: نسبة التسرب النقدي.

- مجموع الودائع أو سيولة النظام البنكي هي كالتالي:

$$Ms = D - \frac{1}{r + F - r.F}$$

- الودائع التي يستطيع النظام البنكي انشاءها هي:

$$Ms = M - D$$

حيث D: الوديعة الأولية.

مثال: إليك معطيات بنك

الوديعة الأولية هي 1000 دج، نسبة الاحتياط القانوني تساوي 10%، التسرب النقدي تساوي 20%

حساب المبلغ الإجمالي للسيولة وحجم الودائع المشتقة في حالة عدم وجود تسرب نقدي:

$$M = D \times \frac{1}{r} = 1000 \times \frac{1}{0.1} = 10000\ DA$$

$$Ms = M - D = 10000 - 1000 = 9000$$

نلاحظ بأن البنك استطاع انشاء نقود بمقدار 9000 دج أي 9 أضعاف الوديعة الأولية.

حساب المبلغ الإجمالي للسيولة وحجم الودائع المشتقة في حالة وجود تسرب:

$$M = D\ \frac{1}{r+F-r-F} = 1000 \times \frac{1}{(0.1)+(0.2)-(0.1)(0.2)} = 3570\ DA \quad (1$$

$$Ms = M - D = 3750 - 1000 = 2570 \quad (2$$

نلاحظ بأن البنك استطاع انشاء تقريبا ثلاث أضعاف فقط أي أنه في وجود تسرب نقدي تقل قدرة البنوك على انشاء الودائع.

العوامل المؤثرة على مضاعف الائتمان: وهي [1]

1- نسبة الاحتياطي القانوني علاقة عكسية

2- نسبة التسرب النقدي علاقة عكسية

3- للوديعة الأولية دور في مضاعف خلق الائتمان وكلما زادت الوديعة الأولية زادت قدرة البنك على خلق الائتمان والعكس صحيح.

4- الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع حيث أنه كلما في أوقات الرواج الاقتصادي تزداد الودائع والقروض وفي أوقات الكساد تتباطئ انشطة البنوك ومنها الودائع والقروض.

5- مدى تفضيل الأفراد للاحتفاظ بودائع جارية على الودائع لأجل.

الحد من إشكالية التسرب النقدي: [2]

- تفعيل تطبيق الصيرفة الالكترونية وزيادة إدخال وتنويع وسائل الدفع الالكترونية.
- تحسين جودة الخدمات المصرفية.

[1] وهيبة ناصري، المرجع السابق، ص 04.

[2] فتيحة بنابي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني (اشكالية التسرب النقدي وعلاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل)، 2019، ص ص 15-16.

- محاربة التعاملات النقدية في السوق غير الرسمي من خلال فتح صرافة لتمكين المتعاملين الاقتصاديين والجمهور ككل للحصول على العملات الصعبة لتلبية احتياجاتهم وعدم اللجوء إلى التعاملات الغير رسمية.
- التوجه نحو كسب ثقة الأفراد في النظام المصرفي ككل وهذه المهمة ملقاة على كل المؤسسات المكونة له بداية من واضعي القوانين والتنظيمات البنكية.

الخلاصة:

أدى النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى أثار كبيرة على المصارف من ناحية تسويق خدماتها وبالتالي وجب على الجهاز المصرفي مسايرة التطورات الحاصلة في مجال المعاملات المالية الالكترونية لكي لا يخرج من المنافسة العالمية وذلك بتبنيه الصيرفة الالكترونية التي جاءت بوسائل متطورة كالبطاقات الالكترونية البنكية، النقود الالكترونية وكذا الشيكات الالكترونية .

ولان الجهاز المصرفي هو قطاع حساس داخل أي اقتصاد فهو يلعب دور مهم في مركز النشاطات والذي يتمثل أساسا في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي وصاحب الفائض المالي بحيث تعتبر الودائع أهم مورد يعتمد عليه هذا الأخير في نشاطه والذي يوجه مباشرة في تمويل الاقتصاد ومن ثم تحقيق الأرباح، فتوسع نشاط الجهاز المصرفي في تقديم الائتمان مرتبط بحجم ودائعها وبالتالي يجب عليها الإسراع لتنميتها لضمان الاستمرارية نشاطها وتوسعها والعمل على الحد من التسرب النقدي .

الفصل الثاني:

دور الصيرفة في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري (2014-2018)

تمهيد:

لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في الانتقال من الإقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق خاصة بعد قانون النقد والقرض ومع ذلك فإن الجهاز المصرفي الجزائري واجه عددا من التحديات ولمواجهة هذه التحديات انطلقت عدة مشاريع حيث شهد الجهاز المصرفي الجزائري منذ سنة 2005 تكافل في الجهود الوطنية والدولية وبمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير خدماته وتحديثها ولعل اهم البرامج المسطرة والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2006 مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع.

المبحث الأول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري

تطرقنا في هذا المبحث إلى نظرة عامة حول الجهاز المصرفي الجزائري وعرض هيكله وكيفية استخدام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل في تطوره، والتي كان من أهمها مرحلة إصلاحات سنة 1990 أين عرف انفتاحا على العالم الخارجي، وأصبحت السوق المصرفية الجزائرية مركز نشاط عدة بنوك أجنبية ومؤسسات مالية غير مصرفية، ويشكل هذا الجهاز عصب الاقتصاد الوطني بوصفه الممول الأساسي المختلف الأنشطة الاقتصادية.

أولا: المراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، كانت بدايتها مرحلة إرساء قواعد الجهاز المصرفي، وقد تخللت تلك المراحل مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي تهدف تنظيم سير المنظومة المصرفية، وكذلك زيادة القدرة التمويلية للجهاز المصرفي الجزائري من أجل تفعيل وتيرة التنمية الاقتصادية وبصفة عامة يمكن حصر مراحل تطور هذا الجهاز فيما يلي:

1-المرحلة الأولى (1962-1970) :

ورثت الجزائر عقب استقلالها جهازا مصرفيا قائما على التبعية للاقتصاد الفرنسي ذو التوجه الليبرالي عكس التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر عقب استقلالها حيث افتقرت الدولة الجزائرية الأدنى شروط التنمية فقد كانت جل التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين فضلا عن عرقلة النشاطات الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إلى بذل جهد كبير بهدف التخلص من التبعية للاقتصاد الفرنسي وكذلك استرجاع حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة

وطنية ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات بهدف ترسيخ السيادة الوطنية للدولة الجزائرية نذكر ما يلي:

- **إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA)** : والذي يعتبر أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 01 جانفي 1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 3 ديسمبر 1962، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي.[1]
- **إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD):** والذي تأسس في 07 ماي 1963 بموجب القانون رقم 165-63، وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية (BAD) والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الانجاز.[2]
- **إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** والذي تأسس في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227 وقد أسندت إليه مهمة جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي تمويل البناء والجمعيات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية وفي إطار العمليات الأخيرة، فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية وابتداء من سنة 1971 وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن مما

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 200، ص 125

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 129 130

أعطاه دفعا قويا نتيجة زيادة موارده المالية الناجمة عن زيادة مدخرات العائلات الراغبة في الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق وقد شملت السياسة الاقراضية لهذا الصندوق منح القروض إما لبناء سكن أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.[1]

وقد شهدت سنتي 1966 و1967 تأميم الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في الجزائر، والذي نتج عنه البنوك التجارية العمومية الثلاثة والمتمثلة في:[2]

1. **البنك الوطني الجزائري (BNA):** والذي أنشئ في 13 جوان 1966 ليكون أداة للتخطيط المالي ودعامة للفكر الاشتراكي والزراعي بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له والتي تتمثل في:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان 1968

ومن أهم أنشطة البنك الوطني الجزائري تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو زراعيا، إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع:

2. **القرض الشعبي الجزائري (CPA):** والذي أنشئ في 29 ديسمبر 1966 بموجب المرسوم رقم 66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 ليخلف البنوك الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ، وهذه البنوك هي: البنك الشعبي التجاري

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003 ، ط3، ص:188

[2] محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 130-132.

والصناعي الوهراني، البنك التجاري والصناعي للجزائر، البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة والبنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري. وقد تم دمج جميع هذه البنوك وأنشئ على إثرها القرض الشعبي الجزائري الذي تم تدعيمه بعد ذلك بضم البنك الجزائري المصري في أول جانفي 1968، وضم الشركة المارسيلية للبنوك في 30 جوان 1968، والشركة الفرنسية للتسليف والبنك في سنة 1971. ويمارس هذا البنك جميع العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى تمويل القطاع العمومي وخاصة السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم الصناعة المحلية والتقليدية والمهن الحرة.

3. **البنك الخارجي الجزائري (BEA) :** والذي أنشئ في 01 أكتوبر 1967، حيث امتلك بنك كريدي الليوني في 12 أكتوبر 1967، والذي كان بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية. وفي سنة 1968 تملك البنك الخارجي الجزائري الشركة العامة وبنك باركلين والبنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال، وقد تخصص هذا البنك عند إنشائه في العمليات مع الخارج كما أنه يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كأي بنك جزائري آخر.

ويمكن القول بأن هذه المرحلة هي بمثابة مرحلة التأسيس الفعلي لنظام مصرفي وطني تسيطر عليه الدولة من خلال تكريس البنوك الوطنية التي قامت على أنقاض البنوك الأجنبية لخدمة أغراض التنمية الوطنية، حيث تم تطبيق فكرة التخصص القطاعي لتلك البنوك من خلال تكفل كل بنك بتمويل قطاع اقتصادي معين.

2-المرحلة الثانية (1971- 1985)

والتي تميزت بإصلاحات سنة 1971 الهادفة إلى إعطاء دور بارز للوساطة المالية وذلك لوجود عدد من النقائص نذكر من أهمها:[1]

1) تدخل الخزينة العمومية بصفة مباشرة في عمليات التمويل خاصة تمويل عمليات الاستثمار وحصر نشاط البنوك في منح قروض الاستغلال فقط
2) عدم ظهور أي قانون موحد ينظم الوساطة المالية، ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة.
3) وجود نزاعات على مستويين، أولهما يقع على مستوى السلطات النقدية حيث كان هناك تداخل وتناقض في المهام والأوامر المتخذة من طرف كل من البنك المركزي ووزارة المالية. وأما ثانيهما يقع على مستوى البنوك حيث لم تحترم هذه الأخيرة مبدأ التخصص وكان بعضها يتدخل في تمويل قطاعات ليست من اختصاصه.

وعلى هذا الأساس جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 متضمنا رؤية جديدة لعلاقات التمويل كما حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية وفق العديد من الأسس والمبادئ، ومن بين تلك الطرق نذكر:[2]

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

[1] فؤاد رحال، تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك وأثرها على القطاع المصرفي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر 2006/2005، ص 126.

[2] صالح مفتاح، الاصلاحات المصرفية في الجزائر، 1970-2003، المؤتمر العالمي الوطني حول القطاع البنكي والإصلاحي الاقتصادي جامعة جيجا، الجزائر، أيام 2-4 ماي 2005، ص 03.

- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخار المعبأة من طرف الخزينة العمومية، والتي منح أمر تيسيرها إلى هذه المؤسسات المالية المتخصصة
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة العمومية والبنوك الأولية والمؤسسات.

أما بالنسبة للمبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة فتتمثل في:[1]

أ. **مبدأ مركزية الموارد المالية:** حيث على أساسه يتم حصر الموارد المالية في الخزينة العمومية والبنوك التجارية بغرض استغلالها بشكل أمثل.

ب. **التوزيع المخطط للائتمان:** حيث أسندت عملية الوساطة المالية إلى البنوك وقسمت الاستثمارات إلى:

- استثمارات المشاريع العامة تمول مباشرة من طرف الخزينة العمومية
- استثمارات منتجة طويلة الأجل : يتم تمويلها على حساب موارد الخزينة العمومية
- استثمارات منتجة متوسطة وقصيرة الأجل: تمول بواسطة البنوك.

ج. **مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية:** حيث تقوم البنوك بوظيفة المراقبة كونها الوسيط الذي تمر عبره الأموال الممنوحة للمؤسسات مع التزامها بتقديم محاضر ووثائق للبنك المركزي ووزارة المالية تتضمن كيفية استعمال المؤسسات للأموال.

د. **التوطين المصرفي الموحد:** حيث تلتزم كل مؤسسة بالتعامل مع بنك واحد، وبالتالي تركز حساباتها وعملياتها في بنك واحد وهذا بغرض تدعيم مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية.

[1] محمود حميدات، مرجع سابق، ص 134-135.

ه. **منع التمويل الذاتي:** حيث لا يمكن للمؤسسات تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية فهي مجبرة على طلب التمويل من البنوك

و. **تخصص البنوك:** حيث يتخصص كل بنك في تمويل قطاعات معينة أو مؤسسات تعمل في نفس القطاع وتجدر الإشارة إلى أنه قد شهدت الفترة (1982-1985) إصلاحات هيكلية تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) كان من نتائجها إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري اللذين نتج عنها بنكيين جديدين هما: [1]

1) **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)** : والذي أنشئ في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82 - 106 المؤرخ في 13مارس 1982، وقد اضطلع هذا البنك بالوظائف التالية:

- تمويل الهياكل والأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الفلاحي.
- تمويل الهياكل والأنشطة الصناعية والفلاحية.
- تمويل الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية .

بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

2) **بنك التنمية المحلية (BDL)** : والذي أنشئ في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وقد اضطلع هذا البنك بالإضافة إلى القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية بمهمتي تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية وتمويل عمليات الرهن.

ويمكن القول بأن هذه المرحلة تميزت بعدة نقائص من أهمها:

- انحصار قرار السلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية

[1] طارق خاطر، قوى التغيير في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص 120.

- احتكار الخزينة العمومية لعملية تمويل الاقتصاد الوطني وهيمنتها على أوجه النشاط المالي والمصرفي
- وجود نظام مصرفي ذو مستوى واحد يتداخل فيه دور البنوك التجارية والبنك المركزي في تمويل النشاط الاقتصادي.
- قصور كبير يميز دور الجهاز المصرفي لكون هذا الجهاز كان مجرد وسيط إداري لنقل التدفقات المالية من الخزينة العمومية إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية وهذا ما استدعى السلطات النقدية لإجراء إصلاحات مصرفية عميقة تجسدت في إصلاحات سنة 1986.

3-المرحلة الثالثة (1986-1989)

تميزت هذه المرحلة بالإصلاحات المصرفية التالية:

1. **الإصلاح المصرفي في سنة 1986:** حيث تم إصدار القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والذي تضمن الإجراءات التالية:[1]

- تعريف وتنظيم صلاحيات النظام المصرفي
- امتياز إصدار النقود التابعة للدولة والمخولة بصفة استثنائية إلى البنك المركزي.
- المخطط الوطني للقرض ونظام القرض.
- إجراءات خاصة تتعلق بضمانات والامتيازات التي تتمتع بها هيئات القرض فيما يخص جلب رؤوس الأموال وعمولات أيام الدين لدى العملاء.

كما كانت أهم الأفكار التي تضمنها القانون تتجسد في النقاط التالية:[2]

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك

[1] محمد نور الدين محدادي، الجهاز المصرفي واصلاحات نظام التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2001/2002 ص :49

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 194-195.

- وضع نظام مصرفي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية
- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض وأصبح بعد هذا القانون بوسع البنوك أن تتسلم الودائع وتمنح القروض مهما كان الشكل والمدة كما استعادت حق متابعة القرض ورده
- تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل وتغييب مركزية الموارد المالية
- إنشاء هيئات رقابة على الجهاز المصرفي وهيئات استشارية أخرى.

2. **قانون سنة 1988 وتكييف الإصلاح:** حيث يهدف هذا القانون للتوافق مع المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد بحيث يسمح للبنوك كمؤسسات بالانسجام مع القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السالف الذكر ومضمون قانون سنة 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات كما يمكن استنتاج جملة من العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون والتي تتمثل فيما يلي: [1]

- اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المالي
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كما يمكن لمؤسسات القرض الاقتراض من الجمهور على المدى الطويل أو الاقتراض الخارجي، وعلى المستوى الكلى تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

[1] نفس المرجع السابق، ص 195.

وعموما تميزت هذه المرحلة بما يلي:[1]

- ضعف الجهاز المصرفي من خلال عدم إمكانية تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني.
- نقص السيولة لدى البنوك من أجل القيام بعمليات التمويل
- عرف الدينار الجزائري تخفيضات متتالية خلال هذه الفترة
- إلغاء التوطين الإجباري الوحيد كما تخلت الخزينة العمومية عن تمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية ليسند ذلك إلى الجهاز المصرفي.

وتوضح النقطتين الأولى والثانية وجود بعض الاختلالات على مستوى الجهاز المصرفي والسياسات التمويلية وهذا ما استدعى القيام بإصلاحات أخرى تتجسد أساسا في إصلاحات سنة 1990 .

4-المرحلة الرابعة ما بعد سنة 1990.

عرف الجهاز المصرفي تطورا ملحوظا منذ سنة 1990، والذي كان نتيجة المصادقة على قانون رقم 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990، هذا الأخير يعد أهم قانون تم المصادقة عليه منذ الاستقلال بشهادة المختصين فهو لا يبدع فقط مقارنة مع الوضعية السابقة ولكنه يقترح نموذج جديد لا يليق إلا باقتصاد متطور كل شيء موجود فيه، الشكل القانوني للبنوك (شركة ذات أسهم) مجال النشاطات (بنوك شاملة مؤسسات مالية مختلفة)، مراقبة البنوك (القواعد الاحترازية وهيئات المراقبة المختصة، معايير التسيير إجراءات الحصول على الاعتماد، اختيار كفاءة المسيرين، كيفية المشاركة ...) توسيع السلطة الممنوحة للهيئة النقدية في ميدان النقد والقرض .. [2]

---

[1] فؤاد رحال، مرجع سابق، ص. 128

[2] dib said directeur des agrement de la reglementation bancaire la banque d algerie article media bank ;no 46 du mois mars 2000 ; «reforme du systeme bancaire ou l'enveremment bancaire >>

نقلا عن نور الدين محدادي، مرجع سابق، ص 50.

ويهدف القانون 90-10 إلى تنظيم الجهاز المصرفي من خلال تبني المبادئ التالية:[1]

1. **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** حيث قبل هذا القانون كان النظام قائم على التخطيط المركزي للاقتصاد أين يتم اتخاذ القرارات النقدية تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحته بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة غير أن هذا الوضع ألغي بعد ما تم إسناد اتخاذ القرارات النقدية للسلطة النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها ويهدف هذا المبدأ إلى:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي
- استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها وأخذ السياسة النقدية لمكانها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي
- إيجاد الوضع الملائم لمنح القروض، والذي يقوم على شروط تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.

2. **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** حيث وفقا لهذا المبدأ فإن الخزينة حرة في نوبل در ها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق ما يلي:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية
- تقليص ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 196-198.

- تهيئة الظروف الملائمة كي تؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3. **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** حيث لم تصبح الخزينة المسؤولة عن منح القروض لتمويل الاستثمارات العمومية باستثناء تلك الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة واصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض وهذا لتحقيق ما يلي:

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية والتي على رأسها منح القروض
- تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد
- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية بل يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4. **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** حيث كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة فألغي قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت مجلس النقد والقرض بهدف ضمان تحقيق ما يلي:

- انسجام السياسة النقدية
- تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النقدية
- التحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

5. **وضع نظام بنكي على مستويين:** حيث يعني هذا المبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وهكذا يتسنى للبنك المركزي القيام بوظائفه بوصفه بنك البنوك.

6. **إصلاح السياسة النقدية:** حيث لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية في الجزائر قبل صدور القانون رقم 10-90، لكونها اشتملت على تناقضات منها:

- تداول نقدي كبير خارج الجهاز المصرفي
- ضعف في تعبئة الادخار
- عجز هيكلي في سيولة الجهاز المصرفي
- عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري

وبذلك أسس القانون 90-10 الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر حيث تم تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني الإجباري لأول مرة سنة 1994، ثم تطبيق سياسة السوق المفتوحة في نهاية سنة 1996، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك. وعلى صعيد آخر، اتخذت جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي لإيقاف عجز الميزانية كتخفيض العملة الوطنية، وتحقيق التسبيقات التي يمنحها البنك المركزي للدولة ثم تعديل معدل صرف الدينار الجزائري.

وقد دفعت الأزمات المصرفية التي شهدتها الجزائر، والتي أفضت إلى إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، السلطات العمومية إلى إصدار أوامر وتنظيمات معدلة للقانون 90-10 والتي تتمثل في ما يلي[1]:

- ✓الأمر 01-01 المتمم والمكمل لأحكام القانون 90-10 والصادر في 27 فيفري 2001 والمتعلق بالقوانين الإدارية والرقابية لبنك الجزائر.
- ✓ التنظيم رقم 02-03 الصادر في 14 نوفمبر 2002 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وقد جاء هذا التنظيم على خلفية ما تعرض له النظام المصرفي نتيجة قضيتي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري.

[1] فؤاد رحال، مرجع سابق، ص: 130-131.

✓الأمر 03-11 المعدل لقانون 90-10 والصادر في 26 أوت 2003 ومن بين بنوده نذكر:

- الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.
- السماح لبنك الجزائر بممارسة أوسع لمهامه.
- حصر السلطة النقدية في هيئتي وزارة المالية وبنك الجزائر.

✓ القانون 04-01 الصادر في 04 مارس 2004 والمتعلق بشروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر.

✓ القانون 04-02 الصادر في 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية حيث تقوم البنوك بايداع علاوة نسبية تقدر ب 1% من إجمالي الودائع لدى صندوق ضمان الودائع بهدف تعويض المودعين في حالة عدم حصولهم على ودائعهم.

ثانيا: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري:

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة، هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة إلى مكاتب التمثيل، حيث تواصل المصارف العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في هذه السنوات الأخيرة، تساهم هذه الزيادة المستمرة في نشاط المصارف الخاصة في ترقية المنافسة، سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى توزيع القروض وعرض الخدمات المصرفية الأساسية للزبائن، وإلى غاية نهاية 2016 فإن الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من 29 مصرفا ومؤسسة مالية تتوزع كما يلي:[1]

[1] تقرير بنات الجزائر في الموقع الإلكتروني Http//:www.bank-of-algeria dz يوم 10/11/2016.

- ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- ثلاثة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛
- خمسة (05) شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛
- تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية؛
- خمسة مكاتب تمثيل، بالإضافة إلى جمعية البنوك والمؤسسات المالية.

ويمكن توضيح هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في الشكل الموالي.

شكل 2: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى العام 2016.

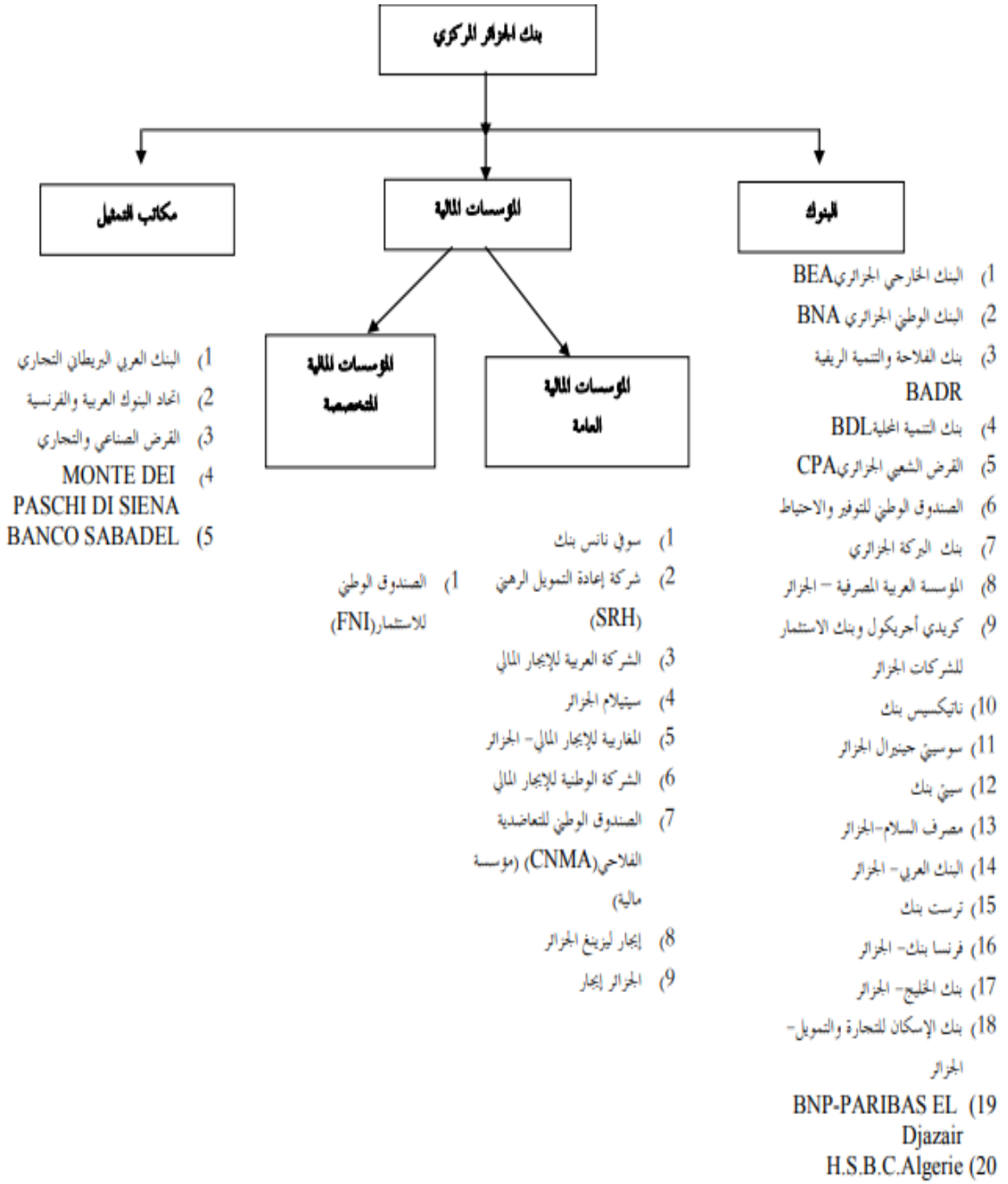

المصدر: البنوك المعتمدة حتى 11 جانفي 2017 تقرير بنك الجزائر في الموقع الالكتروني Http//:www.bank-of-algeria.dz يوم 14/02/2017

المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والنشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية، وهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر، وهنا سنتطرق إلى أهم المشاريع ومراحل تطبيقها:

أولا: برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر : [1]

ويعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، محالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

إن ما يميز النظام المصري في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب أحد الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا.

ويعتبر أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي، وهذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الإشراف والرقابة، والتي تحلت من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال تعديلاته موجبه 03-11، والصادرة في 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للإنجاز .

[1] عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 197

- تخصيص الموارد المالية والبشرية).
- توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، تجارية ... الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة .

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2001/2002 لتطوير وتحديث النظام المالى وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر التطبيق هذا المشروع ب 16,5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات:[1]

أ. **مجموعة الهندسة الإجمالية:** تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني انطلاقا من التجريد المالي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الإلكترونية.

ب. **مجموعة وسائل الدفع:** تقوم بتحليل نوعي لمختلف الوسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى الموزعات الآلية للنقود GAB/DAB والدفع بالبطاقة ومحاولة معرفة إيجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي والبنوك التجارية والعملاء.

ج. **المجموعة النقدية:** يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية

د. **مجموعة القانون:** يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

[1] عبد القادر ديوش، انعكاسات سياسية التحرير المصري على البنوك الجزائرية إستراتيجية عمل البنوك مواجهته، مذكرة ماجستير ، جامعة جامعة العري بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008 ، ص 146

1-أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:

بهدف تحديث وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من احتياجات المتعاملين: الزبائن، المؤسسات، الإدارات والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الإلكترونية الحديثة .
- تقليص آجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني ومع الخارج.
- ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشبكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية.
- تطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الإلكتروني الفوري، وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات.
- تطوير وسائل الدفع الإلكتروني كالبطاقات البنكية الخاصة السحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع.
- تخفيف تكاليف إدارة أنظمة الدفع وإدارة السيولة والتحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

ثانيا: مراحل تطبيق الدفع الإلكتروني في الجزائر

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في حال استخدام أدوات الدفع، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكيGABو الموزع الآلي البنكي DABوتم ذلك على مراحل:[2]

---

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 63

[2] سماج ميوب، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير ، فرع بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2005 ، ص 42.

أ. **المرحلة الأولى:** كانت تستعمل بطاقة سحب إلا في الشباك الآلي البنكي والموزع الآلي للنقود الخاص بالبنك مصدر بطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.

ب. **المرحلة الثانية:** بدأت هذه المرحلة سنة 1997، حيث تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية إجراء السحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابع المصدر البطاقة أو لبنك آخر، وبذلك حولت شبكةSATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك La carte interbancaire de retait CIB، ولقد عملت على استثمار 3,6 مليون أورو سنة 2003 لأجل تقليص دوران النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة المصرفية في الجزائر، حيث عملت على زيادة عدد الموزع الآلي للنقود وكذا إقامة طرفيات دفع عند التجار (Terminaux de Paiment).

ولأجل نفس الغرض تم عقد اتفاقية في شهر أفريل 2003 مع مؤسسات فرنسية INGENCOامتخصصة في صنع البطاقات وSATIMمبلغ 400.000 أورو، ولقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في SATIMوهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة ولقد تم ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003.

المطلب الثالث: استخدام الصيرفة الاكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري

شرعت الجزائر في العمل بالصيرفة الالكترونية من طرف بنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية وقد بذلت جهود معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمع الجزائري.

أولا: لمحة حول واقع الصيرفة الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري:

يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من تأخر في استخدام التكنولوجيا مما يؤثر على تنافسيته على المستوى العالمي، مع الإشارة أنه يتم تطوير أنظمة الدفع في الجزائر لتكون فعالة وشفافة منذ سنة 1995 من خلال اصدار بطاقة الدفع ما بين البنوك CIB وما يعاب على هذه الطريقة أنها وسيلة سحب فقط من أجهزة الصراف الآلي، وليست بطاقة دفع ومنذ سنة 2006 استخدم نظام ARTS الذي انطلق العمل به في شهر فيفري 2006، وكذلك تطوير طريقة المقاصة باستخدام المقاصة عن بعد وفق نظام ATCI ودخل قيد التطبيق في ماي 2006 ويتميز هذان النظامان بالعصرنة والدقة والفعالية والشفافية ويتلاءمان مع معايير الجهاز المصرفي والأنظمة الدولية في هذا المجال، وتعتبر سنة 2018 السنة رقم 3 لتطبيق النظامين ورغم استخدام الصيرفة في الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنه لا بد من رفع الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة[1].

[1] بوخاري فاطمة، التكنولوجيا البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2002-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد 03، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص 353.

ثانيا: قنوات الصيرفة الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري:

أ. تطور عدد البطاقات CIB في الجزائر خلال الفترة 2014-2018.

جدول 1: تطور عدد البطاقات البنكية CIB في الجزائر خلال الفترة 2014-2018.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
عدد البطاقات	1.125	1.142		16.99	18.12

المصدر: Satim rapport annuel 2018

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد البطاقات البنكية CIB في تطور من سنة إلى أخرى فقد ارتفع من 1.125 مليون بطاقة سنة 2014 إلى 18 مليون بطاقة في سنة 2018 وهو ما يعكس الجهود المبذولة من طرف شركة SATIM.

ب. الصرافات الآلية:

جدول 2: عدد الصرافات الآلية في الجزائر (2014-2015)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الصرافات الآلية	539	570	595	640	665

المصدر: Satim

تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر، إذ بلغ سنة 2014 حوالي 539 صرافا آليا ثم ارتفع إلى 570 سنة 2015، ليتطور الإرتفاع في السنوات 2016،2017،2018 على التوالي إلى 595، 640، 665 صرافا آليا.

جدول 3: نسبة استخدام الصراف الآلي (لكل 100 شخص) 2014-2018

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	7.5	8.27	8.70	9.30	9.54

المصدر: SAtim

وضح الجدول نسب استخدام الصراف الآلي سنة 2014 حتى سنة 2018 حسب وصل إلى 9.54 بالمائة مستخدم بعد أن كان 7.5 % مستخدم.

جدول 4: تطور أجهزة الدفع الالكتروني خلال 2014-2018.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الأجهزة	2737	3049	5049	11985	15879

المصدر: Satim

يتضح من خلال الجدول أن عدد أجهزة الدفع الالكتروني في تزايد خلال الفترة المدروسة في إطار السعي إلى تطوير وتنمية وظيفة النقد الآلي حيث بلغت 15879 جهاز سنة 2018 وهذا ما يتسم بإلزامية الدفع الالكتروني الذي جاء بها قانون التجارة الالكترونية في ماي 2018، والذي ألزم كل المتعاملين الاقتصاديين بتركيب أجهزة TPE مما زاد الطلب عليها وهذا ما يفسر أيضا الوعي والثقافة المصرفية الرقمية التي يتوق إليها المجتمع الجزائري من زبائن وتجار ومستهلكين وأصحاب صرف ومستثمرين.

ثالثا: أنظمة الدفع الالكترونية في الجهاز المصرفي

1. نظام التسوية الاجمالية الفورية Real time cross sttlement system (RTGS)

إن نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، وقد جاء هذا النظام لمواكبة معايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية، وذلك في 15 ماي 2006، وفي الجدول الموالي نبين معلومات عن مختلف المعاملات التي تتم من خلال هذا النظام.

جدول 5: المعاملات من خلال نظام التسوية الاجمالية الفورية (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة توافر النظام	%99.99	%100			
عدد أيام العمل	253	255		252	252
عدد المعاملات	314375	334749	328404	339227	360919
المبلغ (مليار دج)	372394	265141	201692.3	99896.3	101621.408

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014-2018.

من خلال الجدول يمكننا القول أن عدد المعاملات ومبالغها تزايد من 2014 إلى 2015 حيث بلغت نسبة توافر النظام 100% في 2015 ثم تناقص نوعا ما في 2016، ليعاود الارتفاع في 2017 و2018 بعدد معاملات 339227، 360919 على التوالي.

2. نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات ATCI:

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI دخل هذا النظام حيز التنفيذ في 15 ماي 2006 وهذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام Les instruments de paiements de masse صكورت تحويل مالي، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة، مثل الماسحات الضوئية Scanners والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة، وفق المعايير الدولية يهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن، حيث تتم عملية المقاصة بصورة وآلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها ويوضح الجدول الموالي تطورات المعاملات باستخدام نظام المقاصة الالكترونية.

جدول 6: تطور المعاملات باستخدام نظام المقاصة الالكترونية 2014-2018.

عدد العمليات بالمليون والمبلغ بالمليار دج/ عمليات التحويل بالمليون دج .

سنوات	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العمليات	20750	20156	21.0	22946	25.030
مبلغ للعمليات	13979.6	15892.0	17639.5	18753.752	17016.83
نسبة عمليات البطاقة	%22	%14.9	%10.5	%3.05	%14.35
التحويلات	7.468	8.748	10.06	12.959	11.426

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية 2014-2018

http://www.bank-of.algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور مستمر في عدد عمليات المقاصة الالكترونية خلال الفترة 2014-2018 حيث تزايد عدد هذه العمليات لتصل إلى 25030 عملية في 2018 مع تزايد قيمتها على ممر السنوات مع تراجع في قيمتها سنة 2018 كما أن هناك تراجع في استخدام البطاقات 2015، 2016 بـــ 14.9، 10.5 على التوالي بعدما كان 22% في 2014 وهذا يدل على تفضيل المتعاملين لباقي أدوات الدفع الأخرى لتعاود التزايد في 2017، 2018، كما عرفت عمليات التحويل تطورا مستمرا ليقفز إلى 1058.290 في سنة 2018 مقارنة بـــ 7.468 سنة 2014.

المبحث الثاني: أثر الصيرفة الالكترونية على بعض مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

بعد التعرف على التطورات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري وكذا واقع الصيرفة الالكترونية في المبحث السابق، أردنا في هذا المبحث أن نعرف أثر الصيرفة الالكترونية من وسائل دفع الالكترونية وخدمات على بعض مؤشرات الجهاز المصرفي وإذا ما كانت الصيرفة الالكترونية لها دور في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: أثر تطور الصيرفة الالكترونية على مؤشر الودائع

قبل معرفة أثر تطور الصيرفة الالكترونية على حجم الودائع يجب أن ندرس نسبة تغير حجم الودائع السنوي خلال الفترة 2014 م، 2018 م، ولذلك قسمنا مطالبنا هذا لقسمين هما:

1. مؤشر حجم الودائع:

عرفت ودائع البنوك بأنواعها تغيرات مهمة خلال الفترة (2014-2018) وللتعرف أكثر نعرض هذا الجدول التالي:

جدول 7: تطور الموارد المجمعة خلال الفترة 2014-2018.

مليار دينار

السنوات / طبيعة الودائع	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع تحت الطلب	4434.8	3891.7	3732.2	4499.0	4880.5
الودائع لاجل	4083.7	4443.3	4409.3	4708.5	5232.6
الودائع كضمان	599.0	865.7	938.4	1024.7	809.6
اجمالي الموارد المجمعة	9117.5	9200.7	9079.8	10232.2	10922.7
نسبة الزيادة في مجموع حجم الودائع (%)	17.1	0.9	-01.3	12.7	06.74

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنتي 2013-2018.

ولتوضيح أكثر للمعطيات الموجودة في الجدولين نقوم بتمثيلها في البيانات التالية:

شكل 3: التمثيل البياني لحجم الودائع ونسبة تغيرها السنوي للفترة 2014-2018.

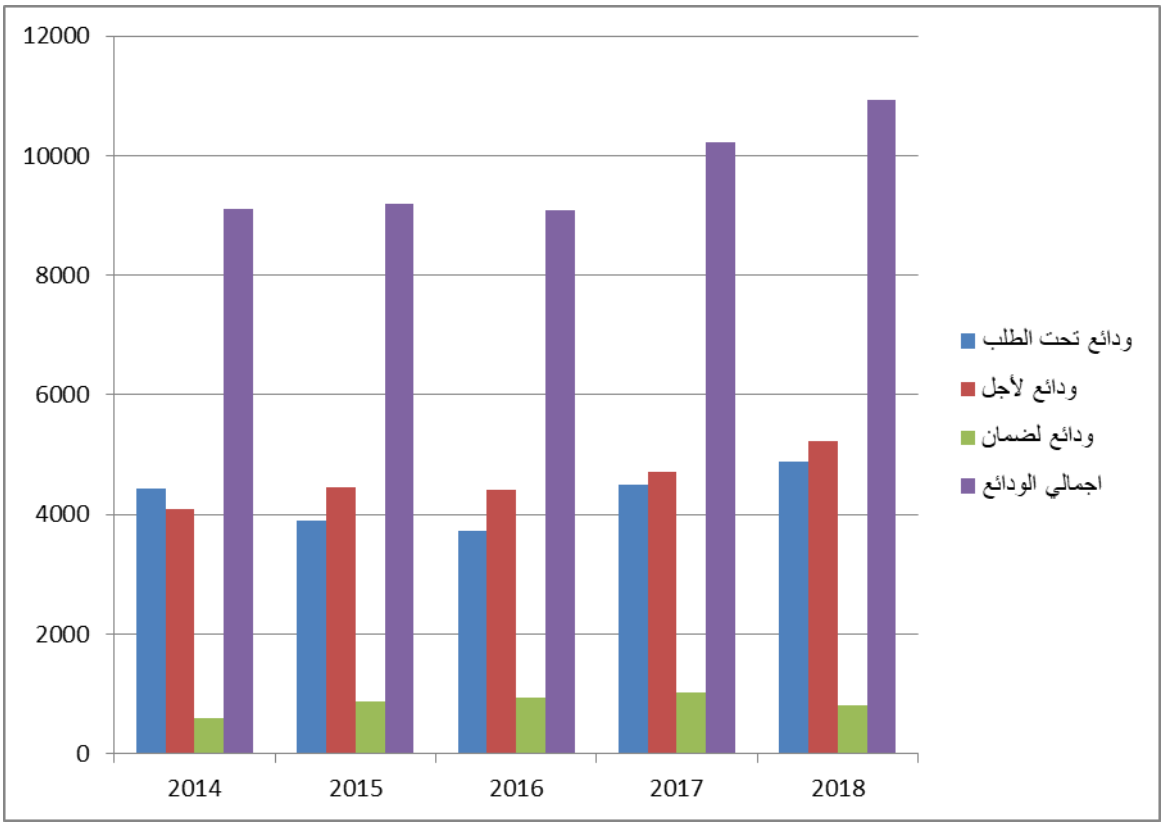

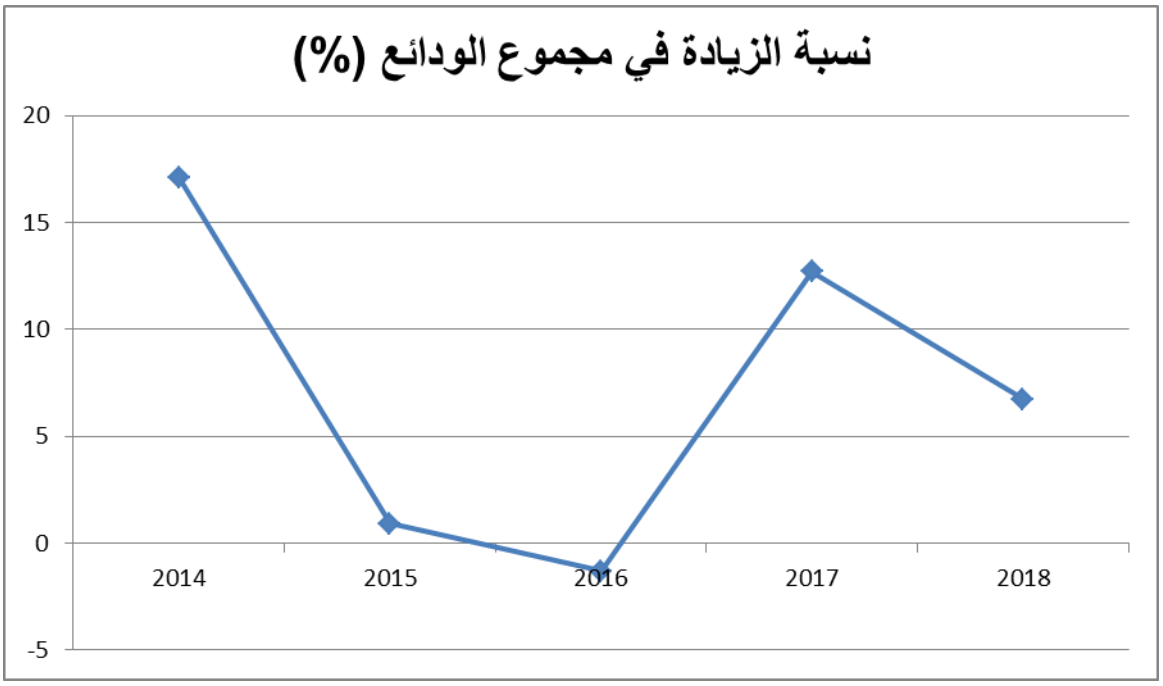

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

من خلال الجدول والمنحنى البياني الذي يمثل نسبة الزيادة في حجم الودائع بدلالة السنوات نلاحظ:

- حجم الودائع تحت الطلب، حجم الودائع لأجل وكذا حجم الودائع كضمان، ارتفع بنسبة 17.1% في عام 2014، بعد الانخفاض الذي عرفه عامي 2013، والذي كان نسبته 07.6% لكن في عامي 2015 و2016 عرف إجمالي الموارد المجمعة (حجم الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل والودائع كضمان) انخفاضا ملحوظا قدر بـــ 0.9% و01.3-% على التوالي، ليعود الإتجاه نحو الارتفاع عام 2017، وفي عام 2018 انخفضت النسبة بنسبة انخفاض منخفضة قدرت بـــ 0.7%.

من خلال الشكل البياني للأعمدة نلاحظ:

عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا يقدر بـــ 25.4% نهاية سنة 2014 مقابل 05.4% في السنة السابقة 2013، حيث انتقلت الودائع من 3537.5 مليار دينار و4434.8 مليار دينار في سنتي 2013 و2014 اما فيما يخص الودائع لأجل عرفت انخفاضا طفيفا يقدر بـــ 10.7% سنة 2013 مقابل 10.6% في سنة 2014، حيث انتقلت الودائع من 3691.7 مليار إلى 4083.7 مليار دينار، كما عرفت الودائع كضمان ارتفاعا يقدر بـــ 0.9 إلى 7.3 % أي من 558.2 مليار دينار إلى 599.0 مليار دينار لسنتي 2013 و2014 على التوالي.

أما بالنسبة لودائع تحت الطلب لسنة 2015 عرفت انخفاضا نسبيا، حيث انتقلت الودائع تحت الطلب إلى 3891.7 مليار دينار بالنسبة للسنة الفارطة، أما الودائع لأجل عرفت هي الأخرى انخفاضا بنسبة 08.8% أي انتقلت الودائع لأجل إلى 4443.3 مليار دينار لسنة 2015 بالمقارنة بالسنة السابقة، أما بالنسبة لودائع كضمان عرفت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 44.5% أي انتقلت الودائع كضمان إلى 865.7 مليار دينار لسنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة.

وفي سنة 2017 عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا قدره 20.5%، انتقلت الودائع إلى 4499.0 مليار دينار مقارنتا بالسنة الفارطة (2016)، أما بالنسبة الودائع لأجل لسنة 2017 ارتفعت بنسبة 6.8% أي انتقلت الودائع إلى 4708.5 مليار دينار سنة 2017 بالمقارنة بالسنة السابقة، أما الودائع كضمان عرفت ارتفاعا بنسبة 09.2% أي انتقلت الودائع إلى 1024 مليار دينار (2017) بالمقارنة بالسنة الفارطة (2016).

أما سنة 2018 عرفت فيها الودائع تحت الطلب انخفاضا قدره 08.5% نهاية سنة 2018 حيث انتقلت الودائع تحت الطلب إلى 4880.5 مليار دينار مقارنة بسنة 2017، حيث الودائع لأجل لسنة 2018 سجلت ارتفاع قدره 11.1% أي انتقلت الودائع لأجل إلى 5232.6 مليار دينار، وأن الودائع كضمان سجلت انخفاضا ملحوظا قدر ب (21%) أي انتقلت الودائع لضمان إلى 809.6 مليار دينار.

2. أثر الصيرفة الالكترونية على حجم الودائع:

من خلال دراستنا لواقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر ودراسة مؤشر جذب الودائع نستخلص هذا الجدول:

جدول 8: أثر الصيرفة الالكترونية على حجم الودائع خلال الفترة 2014-2018

	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التغير السنوي في حجم الودائع(%)	17.1	09	-1.3	12.7	6.7
نسبة التغير السنوي في مجموع الصرافات الالية (%)	13.5	5.8	4.4	7.6	3.9
نسبة التغير السنوي في أجهزة TPE(%)	5.8	11.4	65.6	137.4	32.5
نسبة التغير السنوي على معاملات انظمة التسوية(%)	8.2	6.5	-1.9	3.3	6.4
نسبة التغير السنوي على معاملات نظام المقاصة (%)	6.6	0.03	1.2	9.3	9.1

المصدر من إعداد الباحثين وبالاعتماد على الجداول: (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)

ولتوضيح هذه المعطيات أكثر نمثلها في البيانات كتالي:

شكل 4: التمثيل البياني لنسبة التغير السنوي لحجم الودائع وبعض مؤشرات الصيرفة الإلكترونية للفترة 2014-2018.

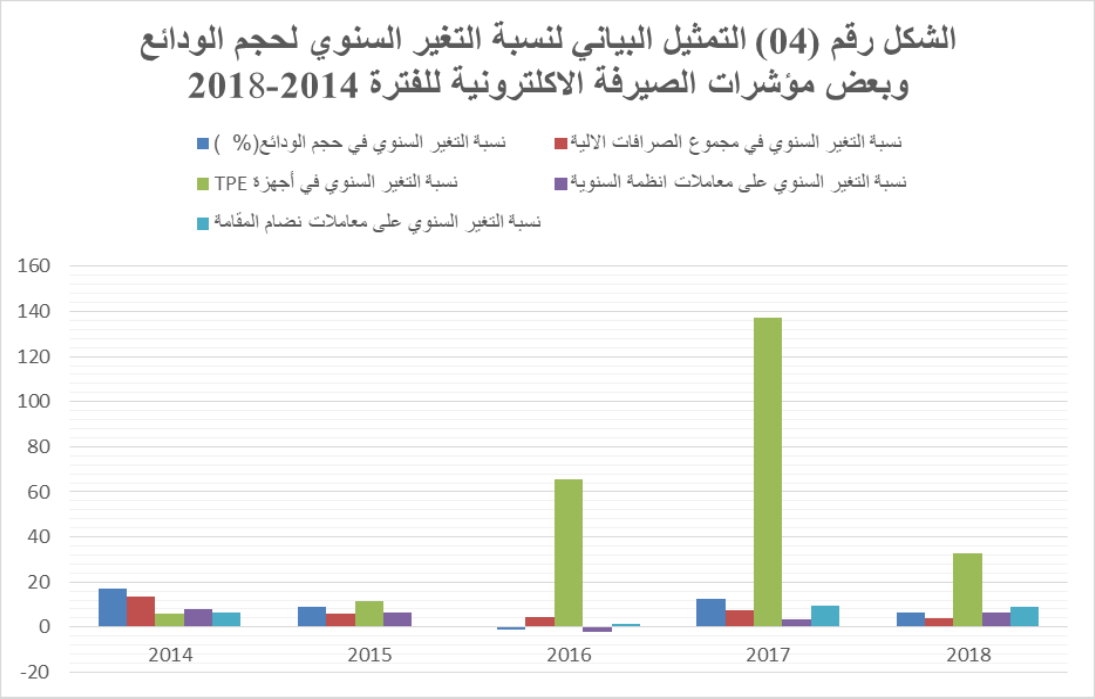

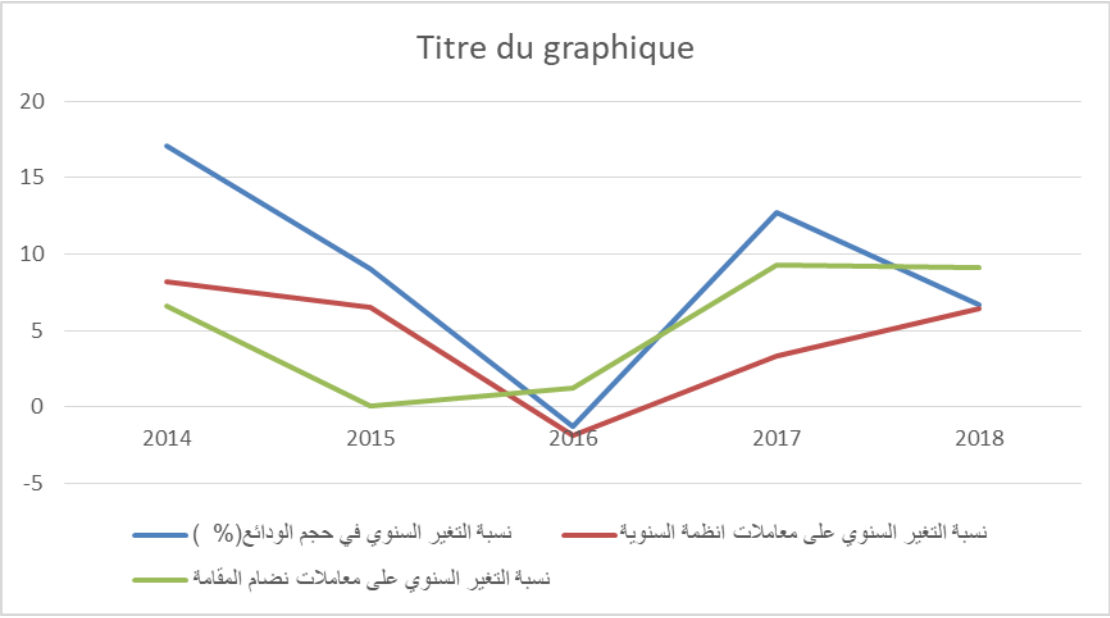

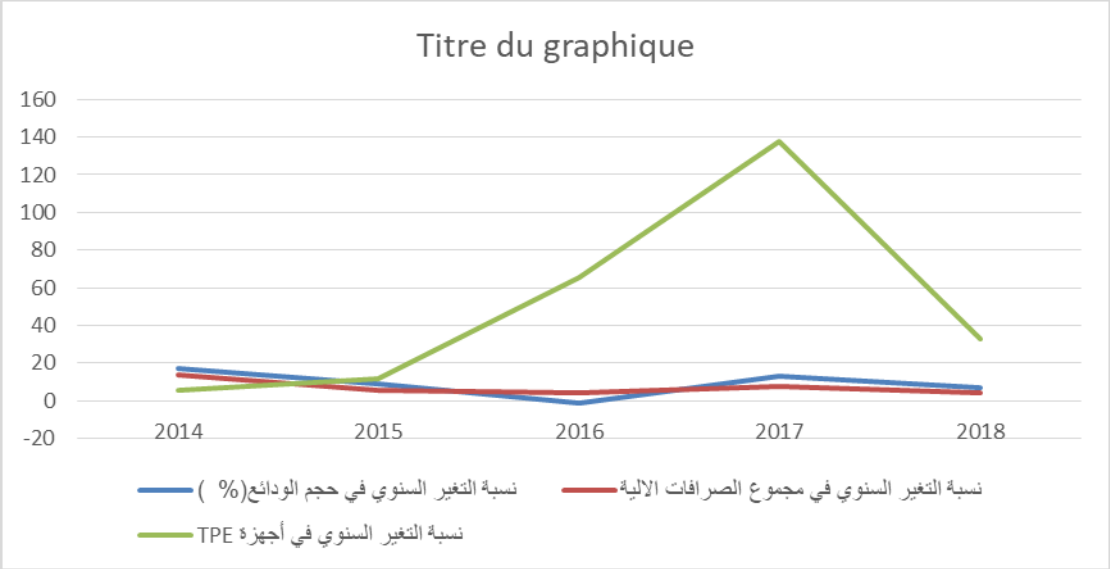

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال المنحنيات البيانية نلاحظ:

- وجود علاقة طردية بين نسبة التغير السنوي لحجم الودائع ونسبة التغير السنوي لمجموع الصرافات الآلية حيث اتجه كلاهما نحو الانخفاض خلال الفترة (2014-2016)، حيث انخفضت نسبه التغير السنوي لحجم الودائع خلال هذه الفترة بنسبة تقدر ب: 17.1 % و1.3-% على التوالي وصاحب هذا الانخفاض انخفاض في نسبة التغير السنوي لمجموع الصرافات الآلية خلال نفس الفترة بنسبه تقدر ب: 13.5% و4.4% على التوالي، وفي عام 2017 نلاحظ ارتفاع ملحوظا لنسبة تغير حجم الودائع وعدد الصرفات الآلية بنسبة تقدر ب : 12.7% و7.6%، ليعاد الاتجاه نحو الانخفاض عام 2018 لكن بنسبة انخفاض منخفضة حيث انخفضت بنسبة 6.7% بالنسبة لتغير حجم الودائع و3.9 % بالنسبة للتغير السنوي لمجموع الصرافات الآلية. فرغم وجود علاقة طردية لكن لا يعني هذا بأن نسبة التغير السنوي لمجموع الصرفات الآلية هي العامل الوحيد الذي يؤثر على حجم الودائع، فارتفاع نسبة التغير السنوي لحجم الودائع راجع كذلك الى ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات وبالأخص في المصارف العمومية أي ارتفعت بنسبة 19,1%، أما خارج

قطاع المحروقات ارتفعت هي الأخرى لدى المصارف بنسبة 5.1 % مقابل 8.6% في نهاية عام 2017، مع ارتفاع الودائع بالعملة الصعبة المندرجة ضمن الودائع لأجل ارتفعت بنسبة 19.6% عام 2018 بالنسبة لكامل النظام البنكي وكذا المصاريف العمومية.

- إن علاقة نسبة التغير السنوي لحجم الودائع وأجهزة TPE هي علاقة عكسية خلال الفترة (2014-2016)، حيث نلاحظ انخفاض في نسبة التغير السنوي لحجم الودائع لهذه الفترة بنسبة تقدر ب: 17.1% الى 1.3-% يقابل هذا الانخفاض ارتفاع في نسبة التغير لأجهزة TPE بنسبة تقدر ب : 5.8% الى 65.6% خلال عامي 2014 و2016 على التوالي, وفي عام 2017 أصبحت العلاقة علاقة طردية لكلاهما ،من خلال مواصلة أجهزة TPE ارتفاعها بنسبة تقدر ب: 137.4% وتغير اتجاه نسبة التغير السنوي لحجم الودائع نحو الارتفاع بنسبة تقدر ب: 12.7%، فهذا الارتفاع في نسبة حجم الودائع السنوي لعام 2017 راجع ليس فقط لمؤشر أجهزة TPE لا بل راجع كذلك لتضاعف الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات والمقدرة ب 452 مليار دولار وكذا الودائع بالعملة الصعبة والمندرجة ضمن الودائع لأجل حيث ارتفعت بنسبة : 10.7% في نهاية عام 2017 مقارنة بعام 2016 والتي قدرت ب: (3,7 - % لدى المصاريف العمومية)، (0.9-% لدى المصارف الخاصة)، وارتفاع الودائع كضمان للاعتمادات المستندية بنسبة 181%، لينخفضا في عام 2018 لكن بنسبة انخفاض منخفضة تقدر ب: 6.7% و32.5 % بالنسبة لنسبة التغير السنوي لحجم الودائع والتغير السنوي لأجهزة TPE على التوالي، لتصبح بعدها العلاقة طردية خلال فترة (2017-2018).
- أما العلاقة التي تربط بين مؤشر نسبة التغير السنوي في حجم الودائع وكل من معاملات أنظمة التسوية ومعاملات نظام المقاصة هي علاقه طردية طول فترة على الدراسة (2014-2018) , ففي الفترة (2014-2016) عرفت انخفاض لكل من

نسب التغير السنوي لحجم الودائع والتي تقدر ب: 17.1% و1.3-% على التوالي ليقابله انخفاض في معاملات أنظمة التسوية خلال الفترة (2014 - 2016) بنسبة تقدر ب: 8.2% و1.9-% على التوالي, أما معاملات نظام المقاصة في عام 2015 كادت تنعدم بنسبة 0.03% لتصبح هذه النسبة 1.2 % عام 2016، حيث يفسر انخفاض نسبة تغير الودائع لانخفاض نسبة أنظمة التسوية ونظام المقاصة وأيضا راجع لانخفاض الودائع تحت الطلب في القطاعات خارج المحروقات خاصة على المستوى المصارف أي انخفضت بنسبة: 7.2% وذلك رغم ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بنسبة تقدر ب: 10.6% ,وكذلك انخفاض الودائع لأجل في المصارف الخاصة ب: 1.6-%، بالإضافة إلى انخفاض الودائع المستلمة كضمان للضمانات والكفالات بنسبة انخفاض قدرها : 8.1 %، أما عام 2017 عرف ارتفاعا ملحوظا بالنسبة للتغير السنوي لحجم الودائع وكل من معاملات أنظمة التسوية ومعاملات نظام المقاصة بنسبة تقدر ب: 12.7%، 3.3% و9.3% على التوالي، وفي عام 2018 يعاد الاتجاه نحو الانخفاض لكن بنسبة انخفاض منخفضة تقدر ب: 6.7% ،6.4% و9.1% لكل من نسبة التغير السنوي لحجم الودائع ومعاملات أنظمة التسوية والمقاصة على التوالي كما نلاحظ بان التغير السنوي لمعاملات أنظمة التسوية لها أثر أقوى على نسبة التغير لحجم الودائع من معاملات نظام المقاصة.

*** من خلال التحليل يمكن القول بأن للصيرفة الإلكترونية أثر غير مباشر على مؤشر حجم الودائع، و أن الصيرفة الإلكترونية ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في حجم الودائع، بل توجد عوامل أخرى كارتفاع أسعار البترول، ارتفاع العملة الصعبة المندرجة ضمن الودائع لأجل، وارتفاع الودائع كضمان للاعتمادات المستندية.**

المطلب الثاني: أثر تطور الصيرفة الإلكترونية على حجم الإئتمان

للتعرف على أثر الصيرفة الإلكترونية على مؤشر حجم الإئتمان يجب معرفة مايلي:

1- مؤشر حجم الإئتمان:

يعبر حجم القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي على حجم مساهمته في تمويل مختلف القطاعات في الاقتصاد، والجدول الموالي يوضح تطورات القروض الممنوحة للإقتصاد خلال الفترة 2014-2018.

جدول9 : حجم القروض الممنوحة من الجهاز البنكي خلال الفترة 2014-2018.

مليار دينار

السنوات / القروض حسب الآجال	2014	2015	2016	2017	2018
قروض قصيرة الاجل	1608.7	1710.6	1914.2	2298.0	2687.1
قروض متوسطة وطويلة الأجل	4894.2	5564.9	5993.6	6579.9	7287.0
مجموع القروض الممنوحة	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9	9974.0
معدل النمو السنوي في مجموع القروض (%)	26.1	11.9	8.7	12.3	12.3

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنتي 2013-2018.

ولتوضيح معطيات الجدول أكثر نقوم بتمثيلها بيانا من خلال المنحنى والأعمدة البيانية التالية:

شكل 5: التمثيل البياني لتطور حجم القروض ومعدلها نموها السنوي

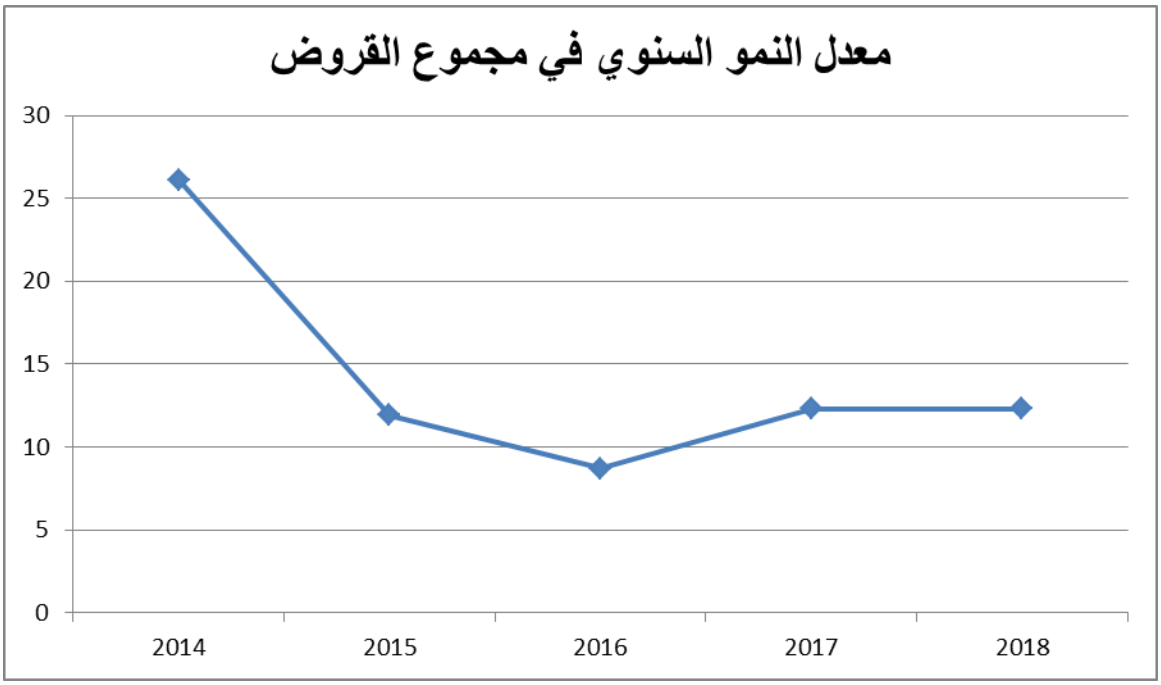

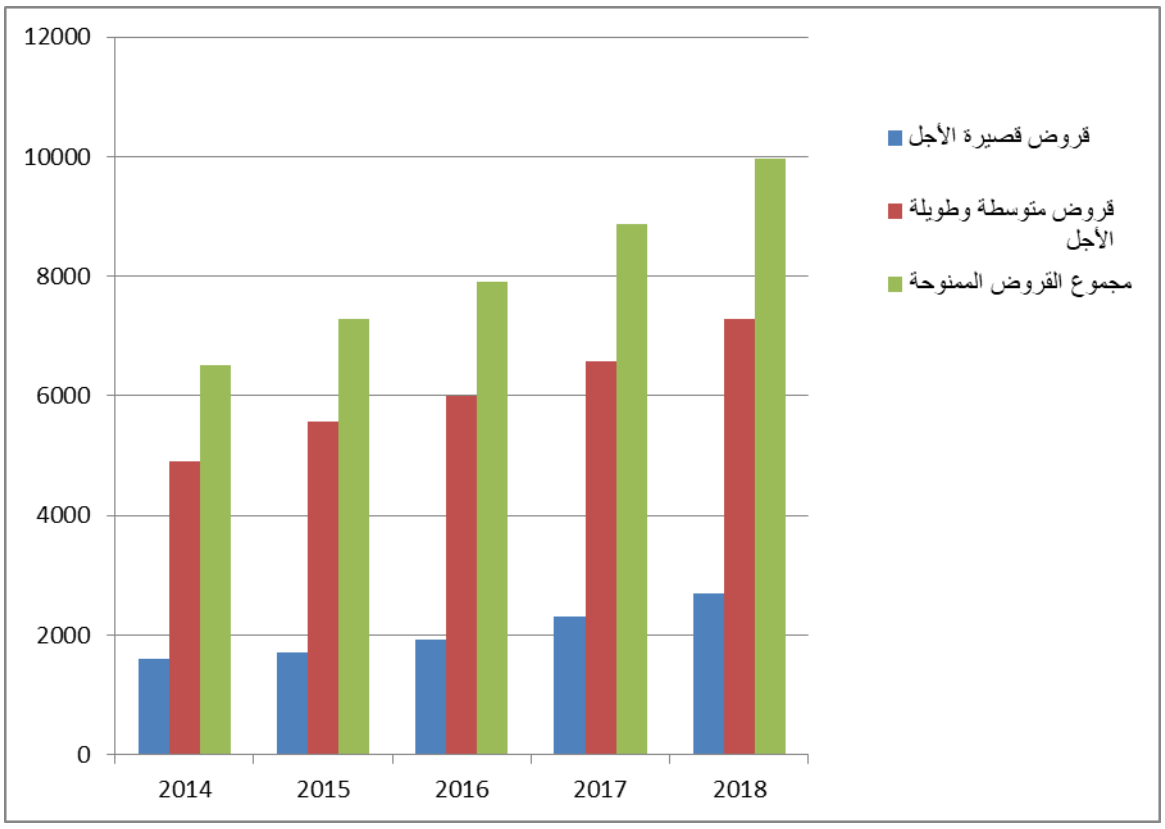

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9)

تحليل جدول ومنحنى معدل النمو السنوي لمجموع القروض بدلالة السنوات:

- من خلال الجدول رقم (09) والمنحنى نلاحظ انخفاض وبشكل كبير وملحوظ لمعدل النمو السنوي لمجموع القروض (أي القروض الصغيرة والمتوسطة وطويلة الأجل) خلال الفترة 2015 حيث وصل معدل النمو إلى 11.9% بعد أن كان 26.1% عام 2014.
- وفي عام 2016 بقي حجم القروض في الانخفاض لكن بنسبة منخفضة مقارنة بالفترة السابقة، حيث انخفضت النسبة إلى 8.7%
- لتعود وترتفع في عامي 2017 و2018 حيث ارتفع حجم القروض لكن بنسبة منخفضة حيث ارتفعت النسبة إلى 12.3% و12.3 على التوالي أي بنسبة حجم القروض خلال عامي 2017 و2018 أصبحت ثابتة عند النسبة 12.3%

2- أثر الصيرفة الإلكترونية على حجم الإئتمان:

سنوضح ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول 10: احصائيات الصيرفة الالكترونية وأثرها على حجم الائتمان خلال الفترة 2014-2018

	2014	2015	2016	2017	2018
نسبه التغير لمعدل النمو السنوي في مجموع القروض(%)	26.1	11.9	8.7	12.3	12.3
نسبة التغير السنوي في مجموع الصرافات الالية(%)	13.5	5.8	4.4	7.6	3.9
نسبة التغير السنوي في أجهزة TPE(%)	5.8	11.4	65.6	137.4	32.5
نسبة التغير السنوي على معاملات انظمة التسوية (%)	8.2	6.5	-1.9	3.3	6.4
نسبة التغير السنوي على معاملات نضام المقاصة (%)	6.6	0.03	1.2	9.3	9.1

المصدر من إعداد الباحثين وبالاعتماد على الجداول: (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (9)

ولتوضيح أكثر نستخدم معطيات الجدول رقم (10) في البيانات التالية:

شكل 6: التمثيل البياني لأثر الصيرفة الإلكترونية على حجم الإئتمان خلال الفترة 2014-2018

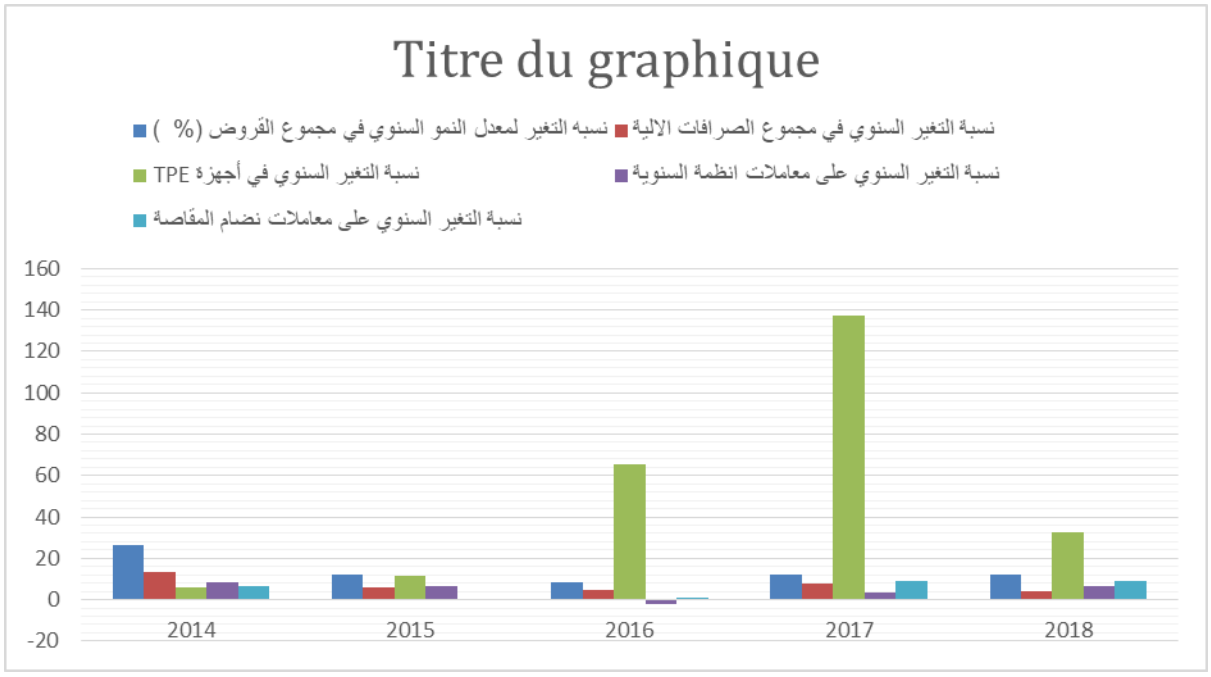

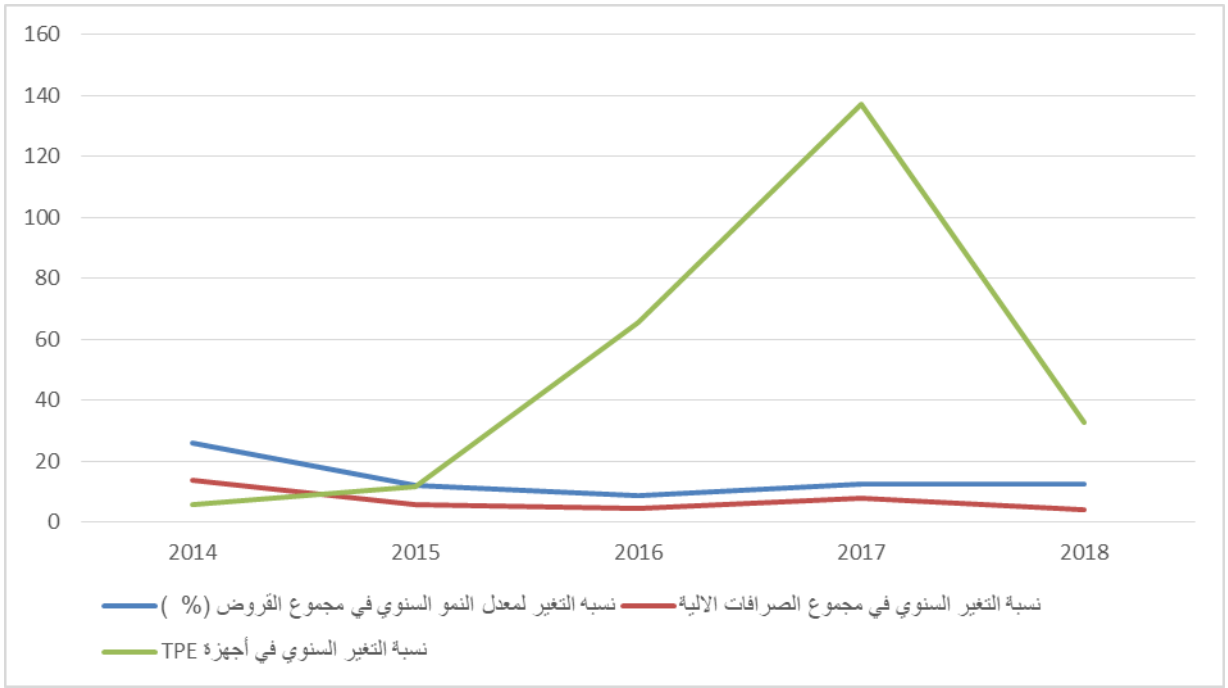

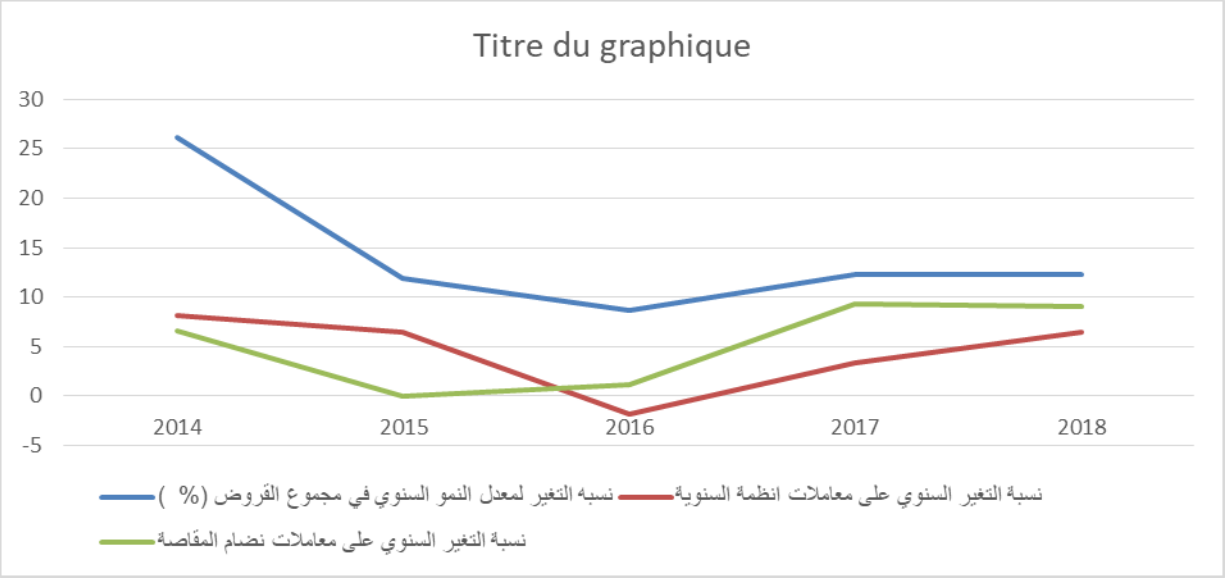

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول: (10)

من خلال المنحنيات البيانية نلاحظ:

- وجود علاقة طردية بين كل من نسبة النمو السنوي لمجموع القروض وبين نسبة التغير السنوي في مجموع الصرافات الآلية طيلة فترة الدراسة (2014-2018)، ففي الفترة (2014-2016) عرفت كل من نسبة التغير السنوي لمجموع القروض ومجموع الصرافات الآلية انخفاضا ملحوظا بنسبة : 26.1% و13.5% الى 7.8% و4.4% على التوالي، وهذا يدل بأن مؤشر نسبة تغير مجموع الصرافات الآلية السنوي له علاقة بتناقص نسبة تغير القروض لكن هناك عوامل أخرى، ففي هذه الفترة (2014-2018) انخفضت نسبة التغير السنوي لحجم الودائع لأسباب تم التطرق لها سابقا، ليستقر بعدها معدل نمو السنوي لتغير مجموع القروض بنسبة تقدر ب: 12.3% عامي 2017 و2018، أما بالنسبة لنسبة التغير السنوي للصرافات الآلية ارتفعت عام 2017 بنسبة تقدر ب: 7.6%، ليعاد الاتجاه نحو الانخفاض بنسبة : 3.9%، ورغم الانخفاض الذي شهده عام 2018 في نسبة التغير السنوي لمجموع الصرافات الآلية في المقابل حافظت القروض على ارتفاعها وهذا عام 2018، ويرجع ذلك لعامل آخر وهو ارتفاع القروض الموزعة من قبل المصارف

العمومية الملتزمة بتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات العمومية بنسبة تقدر ب : 85.59% (2018) من حصة السوق مقابل 13.41% للمصاريف الخاصة، فهي بذلك تضمن التمويل المباشر للقطاع الاقتصادي العمومي في ظل غياب أسواق مالية متطورة، فتمويلها شبه كلي فهي تمول الاقتصاد بنسبة تقدر ب : 98.4% .

- أما علاقة التغير السنوي لمجموع القروض ونسبة التغير السنوي لأجهزة TPE في بداية الفترة (2014-2016)، كانت العلاقة عكسية، حيث انخفض معدل التغير النمو السنوي لمجموع القروض بنسبة قدرت ب: 26.1% و8.7% خلال عامي 2014 و2016 على التوالي صاحب ذلك ارتفاع في نسبة التغير السنوي لمجموع أجهزة TPEبنسبة قدرت ب: 5.8% و65.6% لعامي 2014 و2016 على التوالي، وهذا يفسر بأن انخفاض نسبة التغير السنوي لمجموع القروض سببه ليس مؤشر أجهزة TPE لأن النسبة هنا في ارتفاع، وهذا الانخفاض يفسر بوجود عامل آخر أثر على نسبة تغير الودائع ليفسر هذا الانخفاض فيما سبق لانخفاض الودائع تحت الطلب خارج المحروقات بنسبة تقدر ب: 7.2% وانخفاض الودائع لأجل ب: 1.6-% وكذلك الودائع كضمان للضمانات والكفالات بنسبة : 8.1% عام 2016 وفي عام 2017 واصلت نسبة التغير السنوي لمجموع أجهزة TPE ارتفاعها بنسبة قدرت ب: 137.4%، وهو ارتفاعا ملحوظا حيث صاحب هذا الارتفاع ارتفاع نسبة التغير السنوي لمجموع القروض بنسبة : 12.3%، لتستمر هذه النسبة حتى عام 2018، أما بالنسبة لنسبة التغير لمجموع أجهزة TPE اتجهت عام 2018 نحو الانخفاض بنسبة : 32.5% ،رغم انخفاض نسبة تغير أجهزة TPE السنوي هذا لم يؤثر على نسبة التغير السنوي لمجموع القروض وبقيت مرتفعة وهذا راجع لوجود عامل آخر أثر على هذا الارتفاع.
- إن العلاقة التي تربط بين نسبة التغير السنوي لمجموع القروض وكل من معاملات أنظمة التسوية ونظام المقاصة هي علاقة طردية طول فترة الدراسة (2014-

2018)، ففي الفترة (2014-2016) عرفت انخفاض لنسبة التغير السنوي لمجموع القروض بنسبة : 26.1% و8.7% لعامي (2014-2016) على التوالي، وكذلك انخفاض في نسبة التغير السنوي لمعاملات أنظمة التسوية عامي 2014 و2016 بنسبة : 8.2% و1.9-% على التوالي، أما معاملات نظام المقاصة فنسبة تغييرها السنوي عام 2015 قدر ب: 0.03%، لتصبح هذه النسبة 1.2% عام 2016، حيث يفسر هذا الانخفاض لنسبة التغير السنوي لمجموع القروض الراجع لمؤشر لنسبه تغير معاملات أنظمة التسوية ونظام المقاصة بالإضافة لعامل آخر وهو انخفاض ودائع تحت الطلب خارج المحروقات بنسبة : 7.2%، وانخفاض حجم الودائع لأجل بنسبة قدرت ب: 1.6-%، بالإضافة لانخفاض الودائع كضمان للضمانات والكفالات بنسبة : 8.1% عام 2016، أما عامي(2017 و2018) عرفت هذه الفترة علاقة طردية لكن عكس الاتجاه السابق، أي نحو الارتفاع، حيث ارتفعت نسبة التغير السنوي لمجموع القروض بنسبة قدرت ب: 12.3% لعامي 2017 و2018، وارتفعت نسبة التغير السنوي لمعاملات أنظمة التسوية بنسبة: 3.3% و6.4% لعامي 2017 و2018 على التوالي، وارتفاع نسبة التغير السنوي لمعاملات نظام المقاصة ارتفاعا بنسبة قدرت ب: 9.3% لعام 2017، انخفضت بعدها هذه النسبة عام 2018 لكن بنسبة انخفاض منخفضة قدرت ب: 9.1%، فنلاحظ نسبه التغير السنوي لمعاملات أنظمة التسوية لها تأثير على نسبة التغير السنوي لمجموع القروض أكبر من نسبة التغير السنوي لمعاملات نظام المقاصة.

*** من خلال التحليل نستنتج بأن للصيرفة الإلكترونية أثر غير مباشر على مؤشر حجم الإئتمان، وذلك من خلال العلاقة الطردية بين نسبة التغير السنوي في مجموع الصرفات الآلية ، وكذا العلاقة الطردية بين نسبة التغير في حجم الإئتمان ونسبة التغير السنوي لأنظمة التسوية ونظام المقاصة، بإستثناء نسبة التغير السنوي لأجهزة TPE التي جمعتها علاقة عكسية بنسبة التغير السنوي لحجم الإئتمان.**

المطلب الثالث: أثر تطور الصيرفة الالكترونية على مؤشر التسرب النقدي

قبل التطرق لأثر تطور الصيرفة الالكترونية يجب أن ندرس حجم التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي وذلك من خلال:

1. حجم التداول خارج القطاع المصرفي:

لقد عرف حجم التداول النقدي تغيرات ملحوظة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018 والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول والمنحنى البياني الموالي:

جدول 11: تطور التداول النقدي خارج البنوك في الجزائر خلال الفترة 2014-2018م

مليار دينار

	2014	2015	2016	2017	2018
التداول النقدي خارج البنوك	3658.9	4108.1	4497.2	4716.9	4926.8
التداول خارج البنوك/ اجمالي الناتج الداخلي (%)	21.2	24.6	25.7	25.4	24.3
التداول النقدي خارج البنوك/ M2 (%)	26.7	30.0	32.5	31.5	29.6

المصدر: التقارير لبنك الجزائر لسنوات 2014-201-2016-2017-2018.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ:

- ارتفاع مطرد في حجم التداول النقدي خارج البنوك حيث ارتفع من 3658.9 مليار دينار عام 2014 إلى 4926.8 مليار دينار عام 2018.
- في حين ارتفعت نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى إجمالي الناتج الداخلي 12.2% عام 2014 إلى 25.7% عام 2016 ثم انخفضت لكن بنسبة منخفضة عامي 2017 و2018 بنسبة 25.4% و24.3% على التوالي.
- كما ارتفعت نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى M2 من 26.7% عام 2014 إلى 32.5% عام 2016، لتغير هذه النسبة اتجاهها نحو الانخفاض لكن بنسبة منخفضة تقدر بـــ 31.5% و29.6% خلال عامي 2017 و2018 على التوالي.
- كما أن نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى إجمالي الناتج، ونسبة التداول النقدي إلى الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة عرف:

- ارتفاع مستمر خلال الفترة (2014-2016) حيث انتقل على التوالي من 12.2% عام 2014 إلى 25.7% عام 2016 ومن 26.7% عام 2014 إلى 32.5% عام 2016.
- انخفاض مستمر خلال الفترة (2017-2018) حيث انتقل على التوالي من 25.4% عام 2017 إلى 24.3 عام 2018 ومن 31.5% عام 2017 إلى 29.6% عام 2018.

2- أثر الصيرفة الالكترونية على التسرب النقدي:

بعد معرفة احصائيات الصيرفة الالكترونية والتسرب النقدي، يمكن أن نلخص ذلك في الجدول التالي:

جدول12 : أثر احصائيات الصيرفة الالكترونية على التسرب النقدي خلال الفترة 2014-2018.

	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التغير السنوي للتداول النقدي خارج البنوك m2(%)	26.7	30	32.5	31.5	29.6
نسبة التغير السنوي في مجموع الصرافات الالية (%)	13.5	5.8	4.4	7.6	3.9
نسبة التغير السنوي في أجهزة TPE	5.8	11.4	65.6	137.4	32.5
نسبة التغير السنوي على معاملات انظمة التسوية (%)	8.2	6.5	-1.9	3.3	6.4
نسبة التغير السنوي على معاملات نظام المقاصة (%)	6.6	0.03	1.2	9.3	9.1

المصدر من إعداد الباحثين وبالاعتماد على الجداول: (2)،(3)،(4)،(5)،(6)،(11)

ولتوضيح هذه المعطيات الموجودة في الجدول رقم (12) نمثلها في منحنيات بيانية كالتالي:

شكل 7: التمثيل البياني لأثر الصيرفة الإلكترونية على التسرب النقدي خلال الفترة 2014-2018

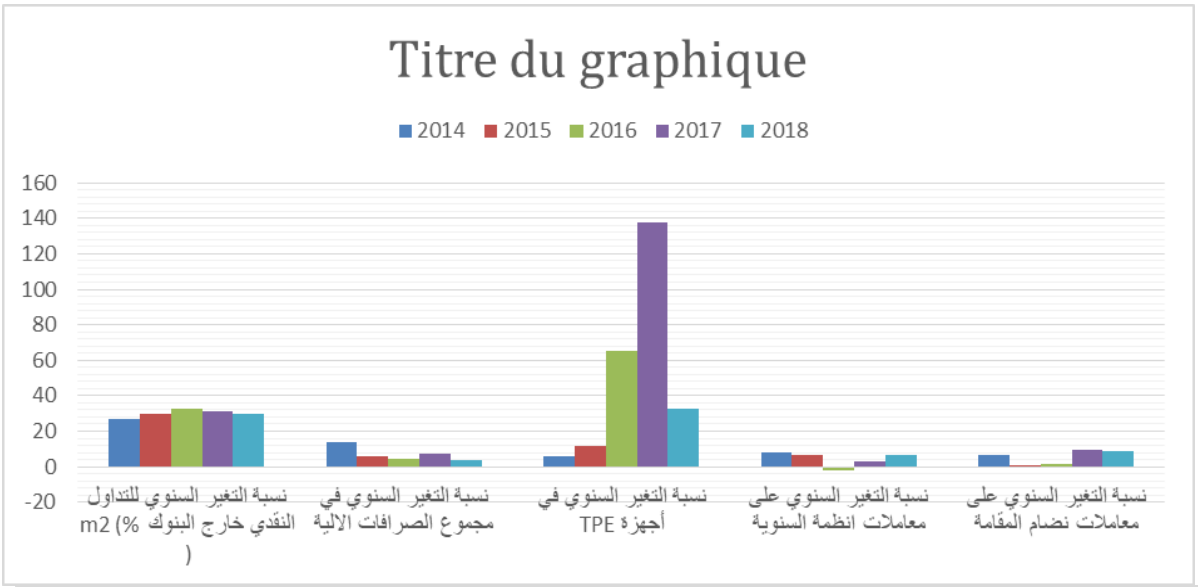

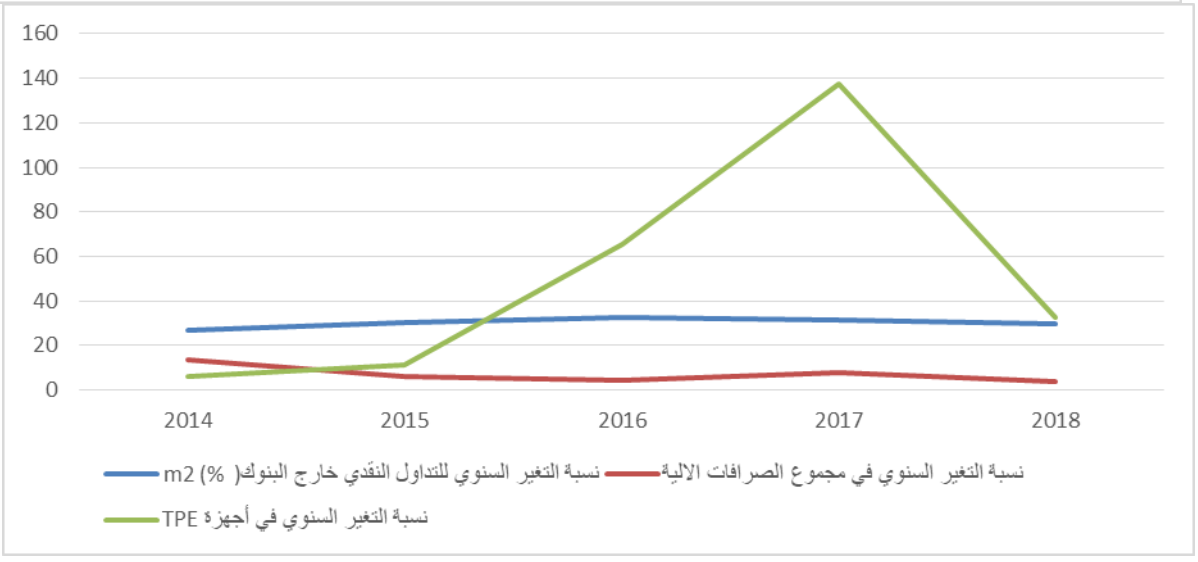

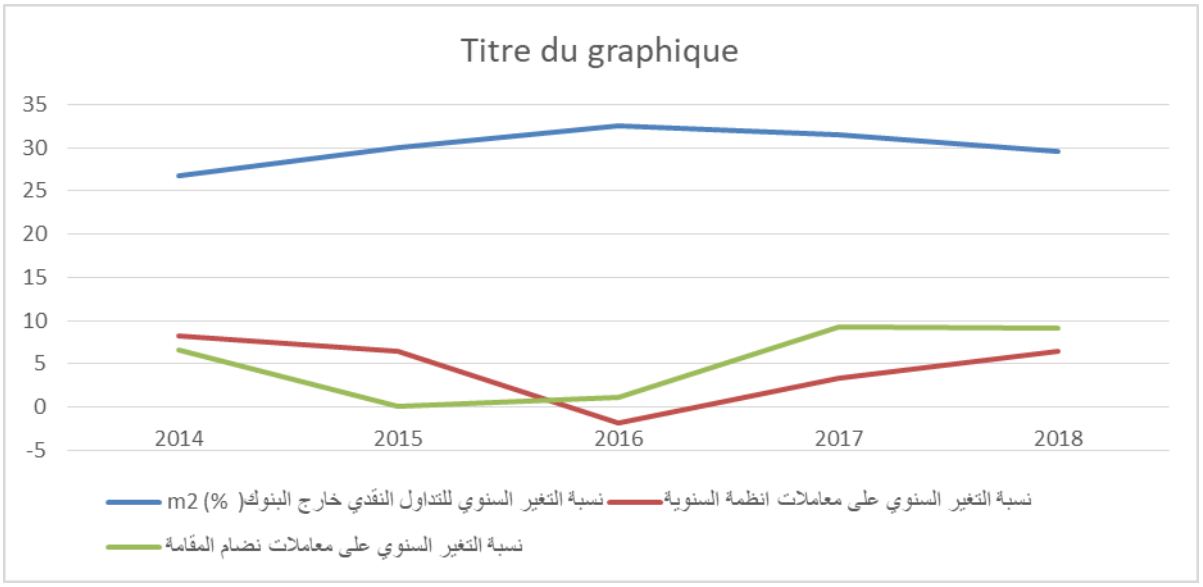

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12)

من خلال المنحنيات يتضح لنا ما يلي:

وجود علاقة عكسية بين كل من نسبة التغير السنوي للتداول النقدي خارج البنوك/M2 ونسبة التغير في مجموع الصرافات الآلية، انقسمت هذه العلاقة الى مرحلتين:

- **أولا فترة (2014-2016):** فالعلاقة هنا اتجهت نحو الارتفاع لكل من نسبة التسرب النقدي ومجموع الصرافات الآلية بنسبة تقدر بـــ: 26.7% و13.5% الى 32.5% و4.4% خلال عامي 2014 و2015 على التوالي
- **ثانيا فترة (2017-2018):** ليتغير هنا الاتجاه نحو الانخفاض لكن بنسبة منخفضة تقدر ب: 31.5 % و7.6% إلى 29 .6 % و3.9% خلال عامي 2017 و2018 على التوالي، وهذا يفسر بأنه توجد علاقة متكاملة بين التسرب النقدي ومجموع الصرافات الآلية، فمجموع الصرافات الآلية هي من أحد العوامل التي تؤثر على التسرب النقدي.

بالنسبة للتغير السنوي لتداول النقدي خارج البنوك/M2 ونسبة التغير السنوي لأجهزة TPE فتربطهما علاقتان:

- **أولا علاقة طردية خلال الفترة (2014-2016):** وهي العلاقة التي تؤكد بأن هناك عوامل أخرى تؤثر على تسرب النقدي، فرغم ارتفاع نسبة التغير السنوي لأجهزة TPEالتي انتقلت من 5.8% عام 2014 إلى 65.6% عام 2016، ليقابلها استمرار الاتجاه التصاعدي لحصة النقود الورقية في M2 التي انتقلت من 26.7% في 2014 إلى 30% في 2015.
- **ثانيا علاقة عكسية ثم طردية خلال الفترة (2017-2018):** حيث حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية M2 تقلصت للسنة الثانية على التوالي، لتصل إلى 29.6% في ديسمبر 2018 مقابل 31.5% في نهاية 2017، وكذا نجد في المقابل ارتفاع أجهزة TPE بنسبة 137.4%، إلا أنها انخفضت عام 2018 بنسبة 32.5%، بالنسبة لتغير أجهزة TPE من العوامل هنا التي لم تؤثر على التسرب النقدي، وهو يرجع سبب انخفاض التسرب النقدي لسنة 2018 إلى ارتفاع في الكتلة النقدية المقدرة ب: 11.1% عام 2018، وذلك راجع إلى التراجع الطفيف لوتيرة نمو تداول النقد الورقي في 2018 ب (4.5%) مقابل (4.9%) في 2017 ،هذا ما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة لنقدية M2 تتقلص للسنة الثانية على التوالي .

خلال فترة الدراسة (2014-2018) نلاحظ وجود علاقتين بين كل من نسبة التسرب النقدي وكل من معاملات أنظمة التسوية والمقاصة حيث عرفت هذه الفترة مرحلتين،

- **المرحلة الأولى هي خلال الفترة (2014-2016):** حيث عرفت ارتفاع نسبة التسرب النقدي الذي انتقل من 26.7% الى 32.5% عامي 2014 و2016،على التوالي ليقابلها انخفاض في نسبة التغير السنوي لمعاملات أنظمة التسوية والمقاصة حيث انتقلت من 8.2% و6.6% إلى 1.9-% و1.2% عامي2014 و2016 على التوالي.

- **المرحلة الثانية خلال الفترة (2017-2018):** التي شهدت ارتفاعا في نسبة التسرب النقدي حيث انتقلت من 31.5% عام 2017 إلى 29.6% عام 2018، أما بالنسبة للتغير السنوي لمعاملات أنظمة التسوية انتقلت من 1.9-% و1.2% إلى 6.4% و9.1% عامي 2016 و2018 على التوالي، فهنا يمكن القول بأن مؤشر معاملات أنظمة التسوية ونظام المقاصة من العوامل التي لها أثر مهم في الحد من ظاهرة التسرب النقدي.

* من خلال التحليل لنسبة التغير لمؤشرات الصيرفة الإلكترونية ونسبة التغير السنوي للتسرب النقدي، وجدنا ان للصيرفة الإلكترونية اثر مباشر على التسرب النقدي.

3- علاقة التسرب النقدي بقدرة الجهاز المصرفي الجزائري على التمويل:

- إن زيادة كفاءة الجهاز المصرفي في جذب الودائع يقلل من التسرب النقدي وبالتالي زيادة قدرته في منح القروض وخلق النقود وزيادة القدرة على التمويل، ولقياس كفاءة البنوك في جذب الودائع، يلجأ الكثير من الاقتصاديين إلى حساب مؤشر نسبة العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي إلى اجمالي الودائع، فإذا كانت أقل من الواحد فذلك يدل على أن معظم المعاملات تتم عبر البنوك، وبالتالي كفاءة البنوك وقدرتها على توظيف وجذب المدخرات المحلية، في حين إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فيدل ذلك على انخفاض كفاءة البنوك في جذب وتوظيف مدخرات الأفراد والمؤسسات.

جدول 13: كفاءة البنوك في جذب الودائع خلال الفترة 2014-2018.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة كفاءة البنوك في جذب الودائع	0.4	0.45	0.50	0.46	0.45

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين رقم (07) و(11)

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي لإجمالي الودائع هي أقل من الواحد وهذا يدل على أن للبنوك الجزائرية كفاءة لا بأس بها في جذب الودائع، إلا أن هذه النسبة تقترب سنة بعد سنة نحو الواحد الصحيح (ففي خلال الفترة 2014، إلى غاية 2015 انتقلت النسبة من 0.4% إلى 0.5% على التوالي) لتغير الاتجاه بعد ذلك نحو الانخفاض خلال الفترة 2017م بـــ 0.46 وفي عام 2018 بـــ 0.45.

وبالتالي كفاءة البنوك في جذب الودائع في انخفاض مما يخفض من قدرتها على منح القروض للاقتصاد.

ويمكن توضيح هذه العلاقة بين حجم النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي بحجم الودائع وبالتالي حجم القروض الممنوحة في النظام المصرفي الجزائري، من خلال منحنى بياني يجمع المتغيرات الثلاثة، بالاعتماد على المعطيات السابقة.

شكل 8: التمثيل البياني للتداول النقدي خارج البنوك ومجموع القروض والودائع خلال الفترة 2014-2018.

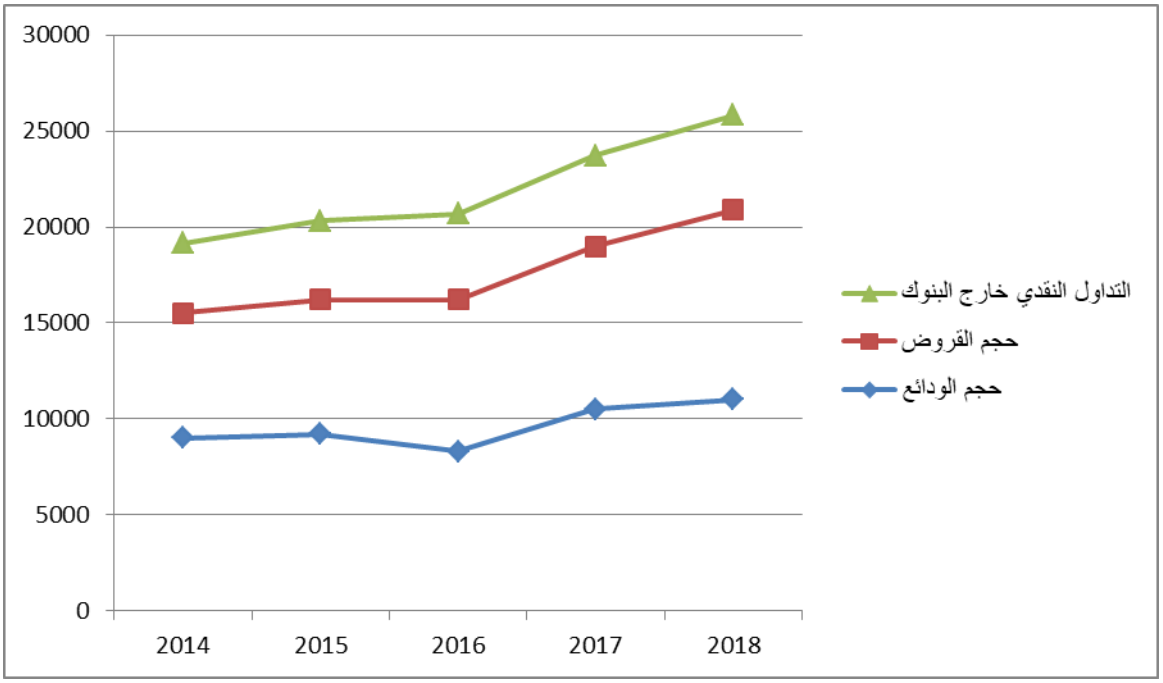

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (07) (09) (11)

نلاحظ من المنحنى الاتجاه المتناقص لكل من حجم الودائع خلال الفترة 2014-2016 لكنها ارتفعت بشكل واضح في عامي 2017 و2018.

أما بالنسبة للقروض فقد بقيت في اتجاه تصاعدي طيلة الفترة المدروسة، إلا أن معدلها السنوي عرف انخفاض في عامي 2015 و2016 إلى 11.9% و8.7% على التوالي، بعد أن كانت 26.1 في عام 2014، والأكيد أن الإنخفاض في معدل النمو السنوي للقروض الممنوحة يرجع أساسا إلى انخفاض حجم الودائع لدى البنوك في السنوات (2014-2015-2016)، خاصة ودائع القطاعات خارج المحروقات حسب تقرير بنك الجزائر لعام 2016.

هذا ما يدل على أن الإنخفاض في حجم الودائع لا يرجع فقط للانخفاض لأسعار البترول، بل لأسباب أخرى أهمها زيادة التسرب النقدي، وفي عامي 2017 و2018

ارتفعت نسبة المعدل السنوي للقروض لكن بنسبة منخفضة تقدر بـــ 12.3% لعامي 2017 و2018.

بالنسبة للتداول النقدي يأخذ اتجاه متزايد خلال الفترة 2014-2018.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق لبعض جوانب الصيرفة الالكترونية في الجزائر حيث نجد أن جهاز المصرفي قد شهد إصلاحات مهمة في ظل الاقتصاد الرقمي حيث سعت الجزائر إلى اللحاق بركب الدول الساعية لترقية العمل المصرفي داخل الاقتصاد واستطاعت بذلك إنشاء هيئات وشركات متخصصة في رقمنة وتطوير الجهاز المصرفي وإدخال أنظمة حديثة وتقنيات متطورة ساعدت بشكل واضح في توسيع استخدام التكنولوجيا وتوعية المجتمع لاستغلال مستجدات السوق المصرفية العصرية محاولة منها جذب اكبر عدد ممكن من الودائع وكذا معالجة إشكالية التسرب النقدي.

الخاتمة

الخاتمة:

يمر العالم اليوم بتطورات كبيرة ومتسارعة في شتى مجالات الحياة ولا سيما التقنية منها لدفع العجلة الاقتصادية، عموما والقطاعات المصرفية بصورة خاصة، ولمواكبة التطورات الحاصلة نجد أن الجهـــــــاز المصرفي في الجزائـــــــر قطع شوطـــا كبيرا في مجال التقنية المصرفية وعمل على تطوير وسائل الدفع لتلبي حاجة الدولة وقطاعات المجتمع الأخرى لهذا نجد أن المصارف الآونة الأخيرة انتهجت نظم مصرفية آلية لتقديم خدماتها للجمهور وذلك لتحقيق الوفرة التمويلية للجهاز المصرفي وكذلك لزيادة القدرة على الادخار للمجتمع إلى غير ذلك من الخدمات وتسليط الضوء على بعض الخدمات التي ظلت المصارف في تقديمها لعملائها منذ النشاط والتأسيس إلى تاريخنا هذا، وأيضا تسليط الضوء على أهداف المصارف التي تود تحقيقها والشركات التابعة لها وأيضا نوع الخدمات التي يقدمها المصرف للأفراد عبر الأجهزة الالكترونية الحديثة وبنك الجزائر احد المصارف التي اتخذت من التقنية منهجا لها، وبلغت مدى في تطبيقها ويمكنها في ذلك تقيم التجربة وإمكانية الارتقاء بها .

نتائـــــــــج إختبـــــــار الفـــرضيـــات :

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبيه يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي

- ✓ الفرضية الأولى : والتي نصت على أن أوجه فعالية الجهاز المصرفي تكمن في كفاءة الجهاز المصرفي في جذب المدخرات فقد تم التأكيد من صحة هذه الفرضية بحيث تعتبر المدخرات أهم مورد يعتمد عليه والذي يوجه مباشرة لتمويل الاقتصاد ومن ثم تحقيق الأرباح .
- ✓ الفرضية الثانية: والتي نصت على اثر الصيرفة الالكترونية على مؤشر الودائع وحجم الائتمان كان اثر غير مباشر، أما بالنسبة لأثر الصيرفة الالكترونية على التسرب النقدي كان مباشر فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية .

النتائج العامة للبحث :

لقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

نتائج الجانب النظري :

- ✓ إن إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية لا يزال يعاني من عدة معوقات أساسية يأتي في مقدمتها ، ضعف البنية التحتية التقنية ومحدودية الكوادر الإدارية والتقنية المؤهلة القادرة على أداء أعمال الصيرفة الالكترونية بكفاءة عالية ، وتفاعل المستمر مع المستجدات التي تفرزها المعطيات التكنولوجيا لتقديم أفضل الخدمات وأحدثها وكذلك انخفاض الإمكانات المعرفية والعلمية للزبائن والمتعاملين مع المصارف
- ✓ إن قاعدة تأسيس المصرف الالكتروني يتطلب مجموعة تجهيزات وكذا نظام إعلامي وشبكة اتصال فعالة.
- ✓ اعتماد الخدمات المصرفية الالكترونية يعزز ويزيد من ربحية المصرف.
- ✓ الخدمات المصرفية الالكترونية لها تأثير كبير على الأداء العام للمصرف.

نتائج الجانب التطبيقي :

- ✓ تعتبر تجربة الجزائر مع الخدمات الالكترونية تجربة فتية فلا يمكن الحكم عليها لا بالفشل ولا بنجاح إذ لاحظنا ان إقبال المواطنين على هذا النوع يعرف تحسن مستمر حتى ولو كان بوتيرة بطيئة، لان التعامل وفق هذا النمط الجديد يتطلب تغير في الذهنيات الأفراد وتوجيه سلوكهم نحوها .
- ✓ يحضى نظام التسوية RTGS في الجزائر بالحصة الأكبر في المعاملات الالكترونية في المصارف وذلك بسبب السرعة في تسوية العملية وأمان اكبر في التحصيل .
- ✓ نقص الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام المصرفي الالكتروني .
- ✓ تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية يحسن العلاقة مع العملاء ويؤدي إلى جذب أكثر للودائع ويساهم في الحد من التسرب النقدي.
- ✓ الصيرفة الالكترونية تؤثر إيجابا على كفاءة فعالية الجهاز المصرفي الجزائري.

- ✓ الصيرفة الالكترونية لها اثر مباشر على التسرب النقدي.
- ✓ الصيرفة الالكترونية لها اثر غير مباشر على مؤشر حجم الودائع، وان الصيرفة الالكترونية ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في حجم الودائع بل يوجد عوامل أخرى كارتفاع أسعار البترول وارتفاع العملة الصعبة المندرجة ضمن الوداع لأجل ارتفاع الودائع ولضمان للاعتمادات المستندية.
- ✓ الصيرفة الالكترونية لها اثر غير مباشر على مؤشر حجم الائتمان وذلك من خلال العلاقة الطردية بين مجموعة الصرافات الآلية وكذا العلاقة الطردية بين حجم الائتمان وأنظمة التسوية والمقاصة، باستثناء أجهزة TPE التي كانت تربطها علاقة عكسية بحجم الائتمان.

التوصيات والاقتراحات:

من اجل جعل دراستنا عملية أكثر قمنا بتدعيمها بمجموعة من الاقتراحات والتوجيهات والتي نوجزها فيما يلي:

- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج المتطورة، وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة والنظر إلى هذا الأمر كونه حجر الزاوية لأية عملية تحول باتجاه الصيرفة الالكترونية .
- العمل على إنشاء البنية التحتية التقنية الملائمة لتطبيق البرامج المتعلقة بأعمال الصيرفة الالكترونية من حيث توفير وسائل التواصل الحديثة وللبرمجيات والمعدات الملائمة .
- إعادة النظر في تقويم العوامل المرتبطة بأداء المصارف، ومدى فاعلية الأنماط التقليدية المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية ومدى ملائمتها مع التحديات الحديثة ، والتوجه الجاد نحو الأنماط المصرفية الحديثة القائمة .

- القيام بحملات توعية للمواطنين من اجل توصيل فكرة النقد الالكتروني وتشجيعهم على التعامل بالبطاقات المصرفية الالكترونية، وهذا الدور ليس قصراً على الدولة فقط بل لابد على المصارف إن تساهم في نشر هذا الفكر من خلال سياستها التسويقية.
- ضرورة توسيع شبكة الصافات الآلية وأجهزة TPE من اجل الوصول إلى شريحة اكبر من المواطنين.
- توفير الإمكانيات الضرورية سواء البشرية، والمالية الكفيلة بضمان الصيانة والمراقبة للأجهزة الالكترونية الموزعة عبر التراب الوطني لضمان تقديم خدماتها على مدار أيام الأسبوع وبدون توقف.
- يجب على الدولة تشجيع التعاملات المالية الإلكترونية والاهتمام بتغطية النقص الكبير فيما يتعلق بالقوانين التي تضبط التعاملات الالكترونية بصفة عامة والمالية على وجه التحديد وتحقق الحماية للمتعاملين سواءً الأفراد أو المؤسسات المالية البنكية .
- مساهمة القطاع المصرفي في إرساء قاعدة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك في إطار الإنعاش الاقتصادي.
- المساهمة في مجال البحث والتطوير وذلك في إطار البرامج الوطنية البحث بوزارة التعاليم العالي والبحث العلمي.

أفـــــــــــــــــاق البحـــــث:

لقد تناول هذا البحث موضوع دور الصيرفة الالكترونية في تفعيل الجاهز المصرفي وقد حاولت هذه الدراسة تبيان أهمية تحديث الخدمة المصرفية على أداء الجهاز المصرفي الجزائري وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة نبين بأن هناك جوانب مازالت تحتاج إلى بحث ودراسة أعمق لتكون إشكاليات بحوث أخرى وهي :

- أفاق لاقتصاد الرقمي في الجزائر وتحدياته.
- اثأر الصيرفة الالكترونية على ربحية الجهاز المصرفي.
- تكنولوجيا الإعلام والاتصال كوسيلة لعصرنة نظام الدفع في المصارف الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية (مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، بدون طبعة.
2. اتحاد المصارف العربية، إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية، 2016م.
3. اياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، الطبعة 6، دار صفا للنشر والتوزيع ، الأردن، 1997م.
4. طارق طه، التسويق بالانترنت والتجارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006.
5. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة (7)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010-2011.
6. عماد الحداد، التجارة الالكترونية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2004، الطبعة الأولى.
7. عمر إيهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، الطبعة 1، دار أمجد لنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2020.
8. متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة 2، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014.
9. محمد نور برهان، التجارة الالكترونية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتدريبات، مصر 2008، بدون طبعة.
10. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. سماج ميوب، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير ، فرع بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2005 .
2. طارق خاطر، قوى التغيير في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006/2005.
3. عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2005–2006.
4. عبد القادر ديوش، انعكاسات سياسية التحرير المصري على البنوك الجزائرية إستراتيجية عمل البنوك مواجهته، مذكرة ماجستير ، جامعة جامعة العري بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008.
5. فؤاد رحال، تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك وأثرها على القطاع المصرفي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر 2006/2005.
6. قوسم سعاد، مساهمة الصيرفة الالكترونية في تطوير الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة بسكرة، 2020/2019.
7. محزمش حاج محمد، دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة 2018/2017.

8. محمد نور الدين محدادي، الجهاز المصرفي واصلاحات نظام التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2001/2002.

ثالثا: المجلات والدوريات والملتقيات

1. أبو عافية رشيد، زويتة محمد صالح، الصيرفة الالكترونية، الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة بومرداس، العدد 03، ماي 2011.
2. أديب قاسم شندي، الصيرفة الالكترونية وأنماطها وخيرات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط العدد 27، بغداد 2011.
3. بوخاري فاطمة، التكنولوجيا البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2002–2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد 03، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2021.
4. تقرير بنات الجزائر في الموقع الإلكتروني Http//:www.bank-of-algeria dz يوم 10/11/2016.
5. درودي لحسن، بلقاسمي سمية، واقع الصيرفة الالكترونية ودورها في عصرنة الجهاز المصرفي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 3، 2017، ص 115.
6. الزواوي خيرة، نوري منير، مساهمة الصيرفة الالكترونية في تعزيز الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 02، 2020.
7. سارة بن غيدة، سعيدة حركات، إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية وأثرها على الخدمة البنكية الالكترونية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 9، 2018.
8. سعد جاسم الرحابي، مها صباح إبراهيم، تأثير أبعاد اليقظة التسويقية في جذب الودائع، دراسات ومحاسبة ومالية، المجلد (16)، العدد (54)، السنة (2021 م).

9. شريهان مصطفى التوني، أثر الوعي المصرفي لدى البنوك الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (22)، العدد (4)، السنة (2021).
10. صالح مفتاح، الاصلاحات المصرفية في الجزائر، 1970–2003، المؤتمر العالمي الوطني حول القطاع البنكي والإصلاحي الاقتصادي جامعة جيجا، الجزائر، أيام 2–4 ماي 2005.
11. عبد المجيد قدي، نظام التجارة الالكترونية الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة ورقلة 15، 16، 17، مارس 2004.
12. فتيحة بنابي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني (اشكالية التسرب النقدي وعلاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل)، 2019.
13. كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، مقومات تنشيط الصيرفة الالكترونية في الجزائر، الريادة للأعمال الاقتصادية، مجلة 5، العدد 1، 2019.
14. محمد منصف تطار، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص 190 .
15. هالة عبدلي، الصيرفة الالكترونية آلية لضمان جودة الخدمات المصرفية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 1، 2017.

خامسا: المحاضرات

1. ناصري وهيبة، محاضرة عملية خلق النقود في البنوك التجارية، مقياس النقود والمصارف الإسلامية.

سادسا: التقارير باللغة الأجنبية

1. dib said directeur des agrement de la reglementation bancaire la banque d algerie article media bank ;no 46 du mois mars 2000 ; «reforme du systeme bancaire ou l'enveremment bancaire >>

نقلا عن نور الدين محدادي.

سابعا: المواقع الألكترونية

1. https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السمات العامة للصيرفة الالكترونية ومدى تأثير اعتمادها على أداء الجهاز المصرفي الجزائر، ولهذا الغرض استخدمنا مجموعة من الإحصائيات لمعالجة ماهو متاح من بينات حول مجموعة من المتغيرات المرتبطة بأداء الجهاز المصرفي.

ناقشنا من خلالها اثر استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية على جذب الودائع والحد من التسرب النقدي، إضافة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق القطاع المصرفي الجزائري للدفع الالكتروني وذلك بالتركيز على بنك الجزائر.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن لوسائل الدفع الالكتروني أهمية كبيرة تعود على جميع الأطراف ذوي العلاقة، كما أن بنك الجزائر قد حقق نجاحا في مجال الدفع الالكتروني حيث استطاع تطوير وسائل الدفع التقليدية وجعلها الكترونية كما تميزت بالتنوع وذلك بهدف تلبية رغبة عملائه كما أن اعتماد الصيرفة الالكترونية يؤثر إيجابا على كفاءة فعالية الجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المصرفية الالكترونية، الجهاز المصرفي الجزائري، بنك الجزائر.

Abstract:

This study aims to know the general features of electronic banking and the impact of its dependence on the performance of the Algerian banking system. Through it, we discussed the impact of using electronic banking services on attracting deposits and reducing cash leakage, in addition to knowing the extent to which the Algerian banking sector can apply electronic payment by focusing on the Bank of Algeria. One of the most important findings of this study is that electronic payment methods are of great importance to all relevant parties, and the Bank of Algeria has achieved success in the field of electronic payment, as it was able to develop traditional payment methods and make them electronic as characterized by diversity, in order to meet the desire of its customers. The adoption of electronic banking positively affects the efficiency and effectiveness of the banking system.

Keywords: electronic banking services, the Algerian banking system, the Bank of Algeria .